الوفاق ALWEFAQ

(إنْ أُريدُ إلاَّ الإصلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

العدد (75) الجمعة 11 يوليو 2008 رقم التسجيل: SWWE413 24 صفحة www.alwefaq.org

للعلم، فإن بعض من مارس عملية التنكيل بحق عدد ممن تم إستدعاؤهم مؤخراً لجهاز الأمن الوطني هم مسئولون كبار في هذا الجهاز، وإذا لم يوضع حد لهذه الأخطاء الخطيرة، فإن إدعاء الجهات الرسمية بمحاربة الطائفية سيتحول إلى شئ يتندر به المواطنون...

17 منبر الجمعة

في هذا العدد ...

16 شبح الطائفية وغول التمييز في مواجهة المجتمع البحريني

07 هل عادت الحياة لجهاز الأمن الوطني بعد ٧ سنوات من وفاته ؟!

18 الطائفية الرسمية هي الأساس... فهل لها من حل ؟

11 المرافعات والدفوع الجنائية و أسانيد براءة المتهمين...

فيما ناشدت المنظمات الحقوقية الدولية التدخل لحماية المعتقلين من انتهاك حقوقهم الدستورية ومن الأحكام الجائرة

6 جمعيات سياسية : التعذيب قائم ويمارس ضد الموقوفين

أكدت القوى السياسية الست «الوفاق – العمل الديمقراطي – العمل الإسلامي – المنبر الديمقراطي التقدمي – التجمع القومي الديمقراطي – الإخاء الوطني» التي بدأت الحملة الوطنية تحت شعار «لا للتعذيب لا للأحكام الجائرة لا للعقاب الجماعي» أنه قد ثبت لتلك الجمعيات بما لا مجال فيه للشك بأن المعتقلين تعرضوا لتعذيب جسدي ونفسي لانتزاع اعترافاتهم باتجاه القضايا التي يحقق فيها معهم معتبرين ذلك بأنه جرم اكبر من بعض القضايا المعروضة في التحقيق. وقالت الجمعيات الست أن المتهمين في الأحداث الأخيرة سجلوا أمام المحكمة حالات التعذيب التي تعرضوا لها لحملهم على الاعتراف وشمل ذلك التعذيب النفسي والاعتداء الجنسي .وقد عزز صحة ذلك ما جاء في التقرير الطبي الصادر من اللجنة الطبية المحايدة التي انتدبتها المحكمة الموقرة وما سجله المحامون في مرافعاتهم من تجاوزات قامت بها سلطات القبض والتحقيق. و من جانب آخر ناشدت الجمعيات السياسية في بيان لها المنظمات الحقوقية في العالم التدخل لدعم حقوق الإنسان في البحرين وحماية المعتقلين من انتهاك حقوقهم الدستورية ومن الأحكام القضائية الجائرة.

تقرير | 13 بيان | 18

استهجن تفاخر بعض المسئولين في هذا الجهاز بأنه جهاز (أمن الدولة)

«جهاز الأمن الوطني» محى صورة ايجابية مدتها ٧ سنوات في يوم واحد !

قال الأمين العام للوفاق سماحة الشيخ علي سلمان «أهنئ جهاز الأمن الوطن على هذا النجاح الباهر الذي استطاع أن يمحي صورة ايجابية مدتها ٧ سنوات في يوم واحد». وندد سماحته بقوله «تعرض عدد من المعتقلين في ذلك اليوم إلى التعذيب النفسي و الجسدي والضرب بالأيدي وباللكمات وبالأرجل وبالعصي و تعرض احدهم إلى التعليق... هذا يوم واحد والقضية موقع الكتروني،يعني موضوع تافه في قياس طبيعة الوظائف المناطة بمثل هذا النوع من الجهاز» . واستنكر سماحته تعاطي الجهاز المذكور مع النواب ومع نائب رئيس جمعية الوفاق وقال «كان هناك عدد من النواب من بداية الاستدعاء واستمروا إلى أن حول الموضوع إلى النيابة العامة ورفض الجهاز التعاطي مع النواب» مؤكداً أن هذا الجهاز ليس فوق القانون وهو تحت المساءلة من المجلس والناس والصحافة .

منبر | 06

هل سيتم استدعاء مسئولين في الدولة لتلقي دروساً في نبذ «الطائفية»

بدأت بعض الأجهزة الأمنية باستدعاء عدة جهات بعضها لها علاقة بالنشر الالكتروني وبعضها ليس لها أي علاقة بالنشر الالكتروني وبعضها لم تفقه أصلاً أي شيء عن شبكة الانترنت ، ورغم اختلاف أنواع تلك الاستدعاءات والتمييز فيها بين من غادر موقعها خلال نصف ساعة معززاً مكرما وبين من عاش فيها أصعب الأوقات وأشدها .

المهم في الأمر أن العنوان الظاهري كان «الطائفية» إن لم يكن له مكان حقيقي في معظم ما جرى حسب رواية بعض من تم استدعاؤهم ، ولكن الأهم في هذا الموضوع الآن هو : هل تم استدعاء مسئولين رسميين لتلقي دروساً في نبذ الطائفية خصوصاً وأن كل المؤشرات والمعطيات التي تفرزها الماكينة الرسمية في كل يوم تؤكد أن عدداً ليس بقليل من الرسميين متورطين في مستنقع الطائفية البغيض والأرقام والأفعال تشهد على كل ذلك ، فهل نحن أمام تحرك لقلب الحقائق وتزييف الحس الوطني وترسيخ مفاهيم الطائفية بدلاً من معالجتها .

فمعالجة «الفتنة» و «الأزمة» و «الاحتقان» و «الخطاب» و «الممارسة» الطائفية يكمن وبالدرجة الأولى والاهم في معالجة الأسباب التي خلقت الأرضية الخصبة لآفة الطائفية وهي آفة «التمييز الطائفي» الذي تديرها أجهزة رسمية ولا علاقة للطائفتين الكريمتين بأسباب تلك الفتنة ولكن تداعيات تلك الفتنة ستنصب على رأس الطائفتين وهو ما لا يتمناه احد .

فعلى سبيل المثال، ما هو السبب وراء تجاهل الأوامر الملكية التي صدرت قبل وقت طويل من الزمن بحلحلة ملف الجامعيين الذي أخرته الطائفية ووضعت الأوامر الملكية خلف ظهرها لا لسبب غير المشروع الطائفي البغيض ، وهذا هو حال إسكان القرى الأربع والترقيات والمواقع الرسمية وكل المفاصل المعيشية والمدنية الهامة التي تشكل مفتاح الحياة الكريمة للمواطن وحرية الشعائر الدينية والقانونية وكل الصور التي تتنافى مع العدل والمساواة.

وثائق تكشف أحقية أهالي القرى الأربع بالإسكان... 5 أشهر تحت وطأة الشمس

تقرير | 20

صدق الآباء... الدنيا ما تخلي الطيبين

شهداء | 19

بعد اختفاء الـ3000 وظيفة وتقلص الـ500 الى 190 حسب السياسة الطائفية

الجامعيون بين طائفية «الحكومة» وغياب القانون والكفاءة

يراقب العاطلون الجامعيون وضعهم البائس والمحير للعقول بكل حذر، حيث لم يكف السلطة تركهم عرايا بلا وظائف وبلا أي دعم أو اهتمام بل تعدى ذلك لمعاملتهم معاملة عنصرية بغيضة على أساس الثقافة حيث أخفت السلطة الوظائف التي يستحقها الجامعيون الـ٣٠٠٠ وأظهرت منها ٥٠٠ وظيفة فقط في محاولة لإظهار العجز الكبير في قدرة الدولة على توفير مناخ الدولة العصرية التي تحترم الكفاءة والقانون والمواطنة ... إلى أن وصلنا إلى ١٩٠ وظيفة فقط أفرزتها الماكينة الطائفية التي هي أقوى وأمنع من أي شيء آخر في هذا الوطن .

وعندما سكت الجامعيون ازدادت شهية الموكلين عليها فوظفوا من يرونهم أولى بالتوظيف بشكل فئوي شوفيني طائفي ، فازدادت المشكلة وكبرت، وغضت السلطة الطرف وصمتت، ولا من حلول بل رضا وقبول ولو من تحت الطاولة بالسياسة الطائفية المهلكة .

«الخدمة المدنية» يعتمد «الطائفية» في توظيف «الجامعيين»

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ علمت «الوسط» من مصادر مطلعة أن ديوان الخدمة المدنية اعتمد المعيار الطائفي في توظيف العاطلين الجامعيين، إذ حرص على انتقاء جميع من ينتمون إلى طائفة معينة وهم 190 عاطلاً جامعياً، من قائمة 2000 عاطل.

وأشارت المصادر إلى أن مجموع من تم توظيفهم من قائمة العاطلين الجامعيين الذين أمر جلالة الملك بتخصيص موازنة قدرها 15 مليون دينار لتوظيفهم في مختلف وزارات الدولة هم 380 عاطلاً فقط بينهم 190 من طائفة واحدة و30 من طائفة أخرى فيما تم تحويل 60 آخرين من العمل المؤقت إلى الدائم في وزارة العمل.

وفي الوقت الذي جاء الأمر الملكي بتوظيف جميع من وردت أسماؤهم في قائمة العاطلين الجامعيين في القطاع العام، كشف وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس صندوق العمل نزار البحارنة لـ «الوسط» عن أن «هناك مفاوضات مع عدة مؤسسات شبه حكومية بالإضافة إلى مؤسسات في القطاع الخاص لتوظيف العاطلين الجامعيين أثمرت حتى الآن عن وجود 100 وظيفة فقط في المؤسسات شبه الحكومية برواتب مجزية».

(التفاصيل ص 5)

«الجامعة»: فتح الماجستير ف...

ويلاحظ المراقبون العديد من التجاوزات منذ فتح ملف الجامعيين لحد الآن حيث لم تسير العملية منذ البداية على السكة الصحيحة بسبب التخلف والفساد الإداري والمالي الذي يعيث في أجهزة السلطة ولا يمكن اجتثاثه إلا من خلال السيطرة والمراقبة الفعلية لاداء الجهاز التنفيذي للسلطة وهذا هو المفقود والمرام البعيد المنال، فبذاك يخضع الناس إلى ممارسات تحاك في الغرف المظلمة وسط الظلام و في ظل غياب رؤية واضحة للمستقبل تطمئن لها القلوب.

فمن أهم المطالب الشعبية البسيطة على مستوى الخدمات هي توفر فرص عمل مجزية لكل طالب للعمل وقادر عليه، وهو حق أساس من حقوق الإنسان ومكفول دستورياً وهو أحد المطالب التي ترفعها المعارضة للحصول على بعض من الكرامة التي تهدرها السلطة بحرمان أبناء البلد منها، وفي مجملها حقوق أساسية.

ديوان الطائفية المدنية

ارتكب ديوان الخدمة المدنية مؤخرا جريمة كشفت عنها إحدى الصحف المحلية وهي توظيف على أساس طائفي عنصري لفئة العاطلين الجامعيين، حيث وبعد إخفاء ٣٠٠٠ وظيفة عن الرأي العام كشفت سابقا من قبل مسئولين حكوميين تم تحويرها وتدليسها بالإعلان عن ٥٠٠ وظيفة فقط ومنها قام العنصريون بالاختيار ومن ضمن تلك الـ٥٠٠ وظيفة ١٩٠ جامعي ينتمون إلى فئة معينة و٣٠ من فئة اخرى، وتجاهلت باقي العاطلين الجامعيين المدرجين ضمن قائمة ١٩١٢ الغير منصفة والتي استثني منها مئات العاطلين الجامعيين، وحصلت على أثرها العديد من ردات الفعل حيث طالب عدد من أعضاء مجلس النواب بالتحقيق في ما تردد عن أن ديوان الخدمة المدنية اعتمد المعيار الطائفي في توظيف العاطلين الجامعيين، وبمحاسبة الحكومة لجميع المتورطين في هذا الأمر، وباعتماد مبدأ الشفافية في الإعلان عن جميع الشواغر الموجودة في الوظائف الحكومية.

حيث قال نائب رئيس كتلة الوفاق النائب خليل المرزوق زيادة عدد العاطلين الجامعيين في كل عام دليل على التخبط الحكومي في استيعاب الكوادر البحرينية في الوظائف المختلفة ، وخصوصاً الجامعيين منهم، مشيراً إلى أنه في الوقت الذي يتم فيه تكثيف الإعلانات في الخارج لتوظيف بعض الأجانب في وظائف يمكن ان يستوعبها حتى الخريجون الجدد، ومن بينها وزارة الأشغال وهيئة الكهرباء والماء، لا يجد البحرينيون شواغر وظيفية لهم. وقال إن سياسة التمييز التي تتبعها بعض الجهات وتغض الدولة الطرف عنها، لا يمكن السكوت عليها، وبعد ضغط حثيث من النواب ووزير العمل مجيد العلوي، وديوان الخدمة المدنية للإعلان عن الشواغر في الأجهزة الحكومية، أعلن الرئيس السابق لديوان الخدمة احمد بحر عن ٣ الاف وظيفة شاغرة مجمدة، إلا أنه في اليوم التالي تراجع عن هذا التصريح، وهذا ما يعبر عن عدم رغبة القائمين في ديوان الخدمة على توظيف أبناء الوطن، واستمرارهم في سياسة التمييز.

وطالب المرزوق الحكومة بالشفافية في الإعلان عن جميع الشواغر الموجودة ومن يتم توظيفهم في أجهزتها، والمعلومات المتعلقة بأسمائهم وجهة التوظيف وعام التخرج ومتطلبات

■ خليل المرزوق: زيادة عدد العاطلين الجامعيين في كل عام دليل على التخبط الحكومي في استيعاب الكوادر البحرينية في الوظائف المختلفة، وخصوصاً الجامعيين منهم، فإنه في الوقت الذي يتم فيه تكثيف الإعلانات في الخارج لتوظيف بعض الاجانب في وظائف يمكن أن يستوعبها حتى الخريجين الجدد ومن بينها وزارة الأشغال وهيئة الكهرباء والماء...

■ جانب من إعتصام سابق للعاطلين الجامعيين

■ أهم المطالب الشعبية البسيطة على مستوى الخدمات هي توفر فرص عمل مجزية لكل طالب للعمل وقادر عليه، وهو حق أساس من حقوق الإنسان ومكفول دستورياً وهو أحد المطالب التي ترفعها المعارضة للحصول على بعض من الكرامة التي تهدرها السلطة بحرمان أبناء البلد منها، وفي مجملها حقوق أساسية

النائب خليل المرزوق

الوظيفة والمؤهلات وأعوام الخبرة لديهم. وأشار إلى أن التعتيم من قبل ديوان الخدمة وعدم الإعلان عن الوظائف وعمن يتسلمها، سيبقي موضوع التمييز مقلقاً وسيئاً حتى على صعيد المحافل الدولية، وأنه إذا أرادت البحرين أن تنتهي من سجلها السيئ في التمييز، فعليها اتخاذ الخطوات الإيجابية في هذا الشأن ومحاسبة الجهات المختصة التي تمارس التمييز.

الجامعيون من البداية إلى المشكلة

ككل القضايا المطروحة وطنياً لكنها متصدرة، هي مشكلة البطالة التي يعاني منها البحرينيون أشد المعاناة، بطالة أذلت الشباب في البحرين وأحبطتهم وأوصلتهم إلى حالة اليأس ولم تعد تلك العقول والكفاءات من الجامعيين تثق في وجود حكومة منصفة تراعي المواطنة قبل القبيلة والطائفة ، حيث آلاف منهم يصطفون على أبواب الشركات والوزارات وجميع الجهات يطلبون العمل ولو في أدنى الرتب وأخس الأعمال طلبا للرزق، ولا تجد جهة إلا وفيها الأهوال فتتمثل الامتيازات المكرسة للبطالة في توظيف المجنسين بأجهزة الجيش والأمن في حين يحرم من ذلك المواطنين الذين بلغ عددهم ٣٠ ألف عاطل عن العمل كرقم فعلي للبطالة الحقيقية ، فالشباب في عمر الزهور هم المستهدفون في هذه القضية رغم كل ما يطرح عن العاطلين عن العمل، وتشويه صورة العامل البحريني المنظمة، وهو الذي يعمل في كل القطاعات من التنظيف وتقديم الوجبات إلى الطيار والمهندس، والبطالة كلما طالت مدتها ازدادت متاعبها وانعكاساتها السلبية على مستوى الوضع العام في البلاد.

وجزء من ذلك هم العاطلون الجامعيون الذين يمثلون النسبة الأغلب في العاطلين البحرينيين بعد فئة النساء، وتمثل هذه الشريحة الأكاديمية والمثقفة من شرائح المجتمع كتلة ذات وزن تغير ملامح الوطن كلما انتكست أو ارتفعت حيث لا يشعر العنصريون بهذه المشكلة حيث أن المحبطين والناقمين على الوضع العام في البحرين هم حلقات الجامعيين الذين لا يجدون قوت يومهم، ويحذر العديد من الباحثين من استمرار إصرار السلطة على إبقاء هذه المشكلة غير منتهية ومستمرة في إذلال شريحة الشباب الجامعي، حيث كلما تخرجت دفعة من الجامعة ازداد عدد العاطلين الجامعيين إلى أضعاف حيث وصل العدد الفعلي لهذه الفترة إلى أكثر من ٣٦٠٠ عاطل جامعي.

ويبقى الجامعيون...

يصر الجامعيون على مساعدة بعضهم البعض والتكاتف ليحصلوا على المؤهل الجامعي رغم كل المحبطات في الوضع الراهن فالبطالة تنتظرهم لا محالة والتضييق عليهم هو مستقبلهم وتجاهل الاجهزة الحكومية هو المصير الذي لابد منه، ويبقون على إصرارهم في طلب العلم، أملاً في حصول بعض عدلٍ في المستقبل، فلعل الباب يوما يفتح للمواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة إلا بالله على الظالمين، فالحلول وان كانت ليست بعيدة المنال لكنها تحتاج إلى المزيد من النضال والصبر.

وجوه الأزمة

سياسة قائمة تديرها أجهزة تنفيذية رسمية تتمحور في كيفية التحايل والتلاعب في توظيف الجامعيين وتحويل المشكلة إلى قضية مزمنة قائمة ، فوزارة التربية والتعليم تمارس الطائفية بعمى وبدون ادنى موقف وطني او انساني فبعد ايام من تخرج طالبات من تخصص معين وفي امتحان الوزارة للخريجات يتفاجئن بأن من ضمن المراقبات عليهن في الامتحان هن من زميلاتهن الخريجات ، ومن جانب اخر الامتحانات التي لا تخلو من من مشروع قذر يقوم على إضعاف وإتعاب الخريجين من الامتحانات التي تقوم على التحايل والتلاعب من كثرتها ومن طريقتها ومن توقيتها ومن التظلم حولها وكل تلك الظروف المحيطة بامتحانات هذه الوزارة قائمة على الغش والتحايل والتلاعب والكذب فهل بعد كل ذلك تستحق هذه الوزارة أن يشهد لها بالوطنية وحفظ الكفاءات ، وأما ملف كلية المعلمين فهو طريق اخر من طرق التحايل والتلاعب على عقول المواطنين .

الاوامر الملكية

هل من سلطة بشرية فوق سلطة الملك في هذا البلد ، حيث يلح سؤال مهم في هذا البلد هو .. لماذا جمدت كل الاوامر الملكية ووضعت فوق الرف وتم تجاهلها بل دفنها والعمل بمقتضى كل ما يناقض تلك الاوامر والاستخفاف بها وكل ذلك امام مرأى الاعلام والصحافة وكل المواطنين ... ترى لماذا وضعت كل تلك الاوامر خلف ظهر المسئولين وتم تطبيق ما يتناقض معها .

حلول الأزمة

البديهي أن تسعة السلطة إلى إيجاد حلول لجميع المآزق الوطنية ومنها البطالة عموما وبطالة الجامعيين خصوصا، والتي ينبغي على السلطة اتخاذه هي الإرادة والعزم على إبعاد المفسدين باعتباره الأسلوب الأمثل لبدء الخطوة الأولى ووضع الغير طائفيين والغير عنصريين، وذلك لتوضيح وكشف آفاق المستقبل ولتحقيق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الشامل ، ووضع كل إمكانات الحاضر في خدمة المستقبل ، وهذا ما لم يتخذ بعد فالحاجة ومنذ فترة طويلة إلى الاهتمام بالعلم والمثقفين الذين ليس لهم كافل في البلاد. ولا تأتي الحلول للأزمات الوطنية بالتعصب والتزمت والتكبر الحكومي على السلطة التشريعية ولا على المواقف الشعبية، بل تأتي بالدراسة والكفاءات الوطنية والاعتماد على العلم والأطر العالمية المتطورة والإرادة الشعبية وحدها، فالعنتريات التي ظهرت في كبح الإرادة البرلمانية وعدم السماع إلى أي مطلب من المطالب الشعبية هو الخطر الحقيقي على بناء الحلول، والحق هو إعطاء المجلس الوطني سلطات حقيقية في التشريع والرقابة ليقوم بدور حقيقي في تحقيق المشاركة للشعب في كل الأصعدة، وليحقق التوازن مع السلطة التنفيذية، لا أن تتعامل الحكومة بتعامل مهووس بوضوح يتبين لكل متابع، حيث بات ممثلو الشعب في البرلمان كالآخرين يرفعون مطالبهم عاليا في وسائل الإعلام ولا يرف جفن للسلطة التنفيذية، ومنها مطالبهم للحكومة بتوظيف الجامعيين والاهتمام بهذه الشريحة.

هل من سلطة بشرية فوق سلطة الملك في هذا البلد، حيث يلح سؤال مهم في هذا البلد هو... لماذا جمدت كل الأوامر الملكية ووضعت فوق الرف وتم تجاهلها بل دفنها والعمل بمقتضى كل ما يناقض تلك الأوامر والإستخفاف بها وكل ذلك أمام مرأى الإعلام والصحافة وكل المواطنين... ترى لماذا وضعت كل تلك الأوامر خلف ظهر المسئولين وتم تطبيق ما يتناقض معها...

العنتريات التي ظهرت في كبح الإدارة البرلمانية وعدم السماع إلى أي مطلب من المطالب الشعبية هو الخطر الحقيقي على بناء الحلول، والحق هو إعطاء المجلس الوطني سلطات حقيقية في التشريع والرقابة ليقوم بدور حقيقي في تحقيق المشاركة للشعب في كل الأصعدة، وليحقق التوازن مع السلطة التنفيذية، لا أن تتعامل الحكومة بتعامل مهووس بوضوح يتبين لكل متابع...

الديهي : الداخلية تنفي علمها صباحا والجهاز يدعي التنسيق كذبا !!

استنكر نائب أمين عام الوفاق الشيخ حسين الديهي تبريرات جهاز الامن الوطني الذي ساقها على لسان أحد مسئوليها المجهولين حسب بيان وكالة أنباء البحرين مساء يوم الاعتقال وذلك بقوله ان الاعتقال بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المكلفة بمناهضة الطائفية في الاعلام حيث ان الاتصالات مع وزارة الداخلية صباح نفس اليوم افضت لعدم علم هذه الوزارة بذلك. وقال الشيخ حسين الديهي أنه يجدر بالمسئول الذي لم يذكر اسمه في بيان وكالة انباء البحرين أن يفسر للرأي العام هذا التناقض والذي يؤول لكذب الإدعاء، مؤكدا على ان الجهة المسئولة هي وزارة الداخلية وليس جهاز الأمن الوطني. وشدد الديهي على رفض جمعية الوفاق بنوابها وبلدييها الأربعة والثلاثين وهياكلها وأعضاءها في كافة مناطق البحرين لتعامل جهاز الأمن الوطني مع حرية التعبير والنشر من جهة ولقيامها بالتدخل فيما لا يعنيها بخصوص اللجنة الوزارية من جهة وكذلك من حيث الاختصاص الأصيل الممنوح للنيابة العامة. وأكد الديهي بانه يجدر بجهاز الأمن الوطني الذي يدعي حرصه على تعزيز روح الوحدة الوطنية في حين أنه يقوم باختراق العمل السياسي السلمي ليترصد بكوادر الوفاق والإعلاميين المتطوعين والمشاركين في الحراك السياسي العام ممن لا يتفقون مع آرائه وتوجهاته ويتخذ من التحرك الأخير لتشكيل اللجنة الوزارية كذريعة لاعتقال حرية الرأي والتضييق عليها. وقال الديهي بانه حري بالمسئول الذي لم يفصح عن اسمه الذي يدعي حرصه على الحوار مع المواطنين وحماية الديموقراطية والحريات الاساسية أن يحترم نواب الشعب وحماة الديموقراطية والذائدين عن حرياتهم الاساسية بان يفتح بوابة المبنى لدخول وفد الوفاق والحوار معهم وليس اهانتهم بايقافهم ومحاصرتهم بسيارات الأمن في محاولة لترهيبهم وإخافتهم. وقال الديهي أن دعوة المسئول مجهول

الاسم لأجهزة الإعلام بالإلتزام بالحس الوطني والحرص على أمانة الكلمة تدخل ضمن نطاق إرهاب الصحافة عن القيام بواجبها بتحري الحقيقة، وأبرز دليل على ذلك منع المحررين والمصورين الصحافيين عن تغطية الحدث.

المرزوق: دولة مؤسسات وقانون أم دولة مخابراتية ومن يحقق في قضايا الصحافة؟!

استنكر الناطق الرسمي لكتلة الوفاق النيابية (١٧ نائب) النائب خليل المرزوق قيام جهاز الامن الوطني باعتقال عدد من إعلاميي الوفاق والقيام بالتحقيق معهم وهو في غير محل اختصاصه بالاضافة لعدم احترام رئيس جهاز الأمن الوطني لنواب الشعب والتعمد في إهانتهم بإيقائهم على البوابة الرئيسية دون تلبية طلبهم بمقابلتهم رغم وجوده في المبنى ذاته. وقال المرزوق أن ثلاثة من نواب الوفاق بمعية نائب أمين عام الوفاق الشيخ حسين الديهي أعتصموا أمام مبنى جهاز الأمن الوطني لمعرفة مصير اعلاميي الوفاق الثلاثة وهم السيد طاهر الموسوي ومحمد نعمان وعادل العالي، وكذلك بصفتهم نوابا عن الشعب متابعة مصير وظروف اعتقال الثلاثة الآخرين وهم المواطن حسين علي سلمان المرزوق والمواطن علي مهدي صالح الشهابي والمواطن سهيل مهدي صالح الشهابي. وقال المرزوق ان الشرطة أمام البوابة رفضوا طلبا بمقابلة أحد المسئولين حول الاعتقال وزعموا بعدم وجود ضباط مسئولين مما يعد استهزاءا بنواب الشعب وإهانة لهم وعدم تقديرهم. وقال المرزوق أن الاعتقال يعتبر تحولا خطيرا على مستوى المشروع الإصلاحي لجلالة الملك وهو تدخل جهاز الأمن الوطني في قضايا النشر والصحافة الذي لا علاقة له البتة بذلك وليس من اختصاصاته ويتعارض مع توجيه جلالة الملك في إيجاد قانون مستنير للصحافة في البحرين. وطرح النائب المرزوق تساؤلات أمام القيادة السياسية بعد هذا التجاوز لجهاز الامن الوطني وهو هل ستبدأ مرحلة جديدة لهذا الجهاز في تحويل الحراك السياسي الإصلاحي القائم إلى المنحى المخابراتي والقمعي؟!

جهاز الأمن الوطني .. إلى أين ؟

جهاز الأمن الوطني – هو طبعاً من حيث الشكل والمعنى والشخوص والمبنى والتركيبة والهيئة واللون والطعم والرائحة هو نفسه جهاز امن الدولة سابقاً .

طبعاً الصورة الظاهرية لهذا الجهاز بدأت تغيب عن السطح بسبب غيابه الظاهري المكشوف للعلن وذلك منذ العام ٢٠٠٢ حتى قبل منتصف العام ٢٠٠٨ ، لكنها عادت من جديد في الاعتقال الأخير لبعض المواطنين من بينهم بعض إعلاميي الوفاق .

ميزانية جهاز الأمن الوطني تتجاوز الـ ١٨ مليون دينار ويرأسه شخص برتبة وزير أي أنه بمثابة الوزارة وله وكلاء وزارة وحسب توصيفه فهو للمهمات الكبيرة المتعلقة بالقضايا الكبيرة المتعلقة بالإرهاب وغيرها.

صدر مرسوم ملكي بإلغاء جهاز أمن الدولة سيء الصيت الذي كان يمثل الوجه القبيح والمشوه للبحرين أبان الحقبة السوداء القاتمة التي عرفت البحرين من خلاله أنواع التعذيب وفنون الإيذاء الجسدي والنفسي الذي ترك عاهات وآثار مرعبة لازالت تؤرق شعب البحرين منذ قرابة الأربعة عقود مضت .

الممارسة والدور

لم يكن هناك دور ظاهري خلال السنوات الماضية لكن نقلت شهادات بعض من تم استدعاؤهم مؤخراً أن التعذيب النفسي والجسدي كان شاهداً وحاضراً في مفاصل التحقيق الذي خرج عن إطار المألوف وتجاوز الحديث عن الخطاب الطائفي كما روج الجهاز عبر وسائل الإعلام ، حيث أعلنت الجمعيات السياسية رفضها تدخل جهاز الأمن الوطني في قضايا السياسة والرأي، وتشجب طريقة الاعتقال والتحقيق و الإهانة وسوء المعاملة والتعذيب الذي مارسه الجهاز بحق الموقوفين، وتدعو إلى وضع هذا الجهاز تحت الرقابة النيابية والشعبية لكي لا يتم تحوله إلى جهاز أمن دولة على الطريقة التي كان عليها طوال أكثر من ربع قرن دون أن تطاله أي مساءلة قانونية .

الدعاية الباطلة

من الواضح جداً أن الزملاء في صحيفة الوفاق أكدوا حسب رواياتهم جميعاً أن لا علاقة لهم بالمواقع الالكترونية على الإطلاق لكن الجهاز ومن خلال بياناته المختلفة وبعدها من الإجراءات الأخرى سواء من خلال اللقاء مع النائب العام أو اللقاء مع مكتب وزير الداخلية أو اللقاء مع جلالة الملك في قصر الصافرية ، تم ترسيخ فكرة علاقة كل المجموعة من بالمواقع الالكترونية رغم أن ربط كل من تم استدعاؤهم بالمواقع الالكترونية هو ربط باطل وغير صحيح على الإطلاق فلماذا تم لصق هذه العبارة بهذا الشكل الدعائي المغرض .

اللجنة الوزارية والكذبة الكبرى

ساق جهاز الأمن الوطني في بيان على لسان أحد مسئوليه (طبعاً من دون أسم) وذلك عبر وكالة أنباء البحرين أن الاعتقال جاء بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المكلفة بمناهضة الطائفية ، في حين أفضت اتصالات القوى السياسية وعلى رأسها الوفاق بوزارة الداخلية وعلى أعلى المستويات أن ليس لها علم بهذه الاعتقالات منذ صباح ذلك اليوم !!

التعذيب واللجنة الوزارية

لماذا ربط جهاز الأمن الوطني خطوة الاعتقال والتعرض لبعض الموقوفين باللجنة الوزارية ، وهل يمكن الربط بين التعذيب والإيذاء والتهم الضخمة التي تم قذف المتهمين بها باللجنة الوزارية التي لا ينتمي إليها الجهاز المذكور والجهات المعلن عنها من الوزارات لا يقع في ضمنها جهاز الأمن الوطني ، وهل التحقيق والضغط والتعذيب من اجل انتزاع اعترافات ليست لها علاقة بترشيد الخطاب الطائفي كانت ضمن أجندة اللجنة الوزارية إذا كان الجهاز يعتقد نفسه أنه يتحرك ضمن إطار اللجنة الوزارية .

تصفية حسابات سياسية

لم يكن جهاز الأمن الوطني منتبهاً للخطوة التي أقدم عليها من حيث أن الجهاز كان يبحث عن أشخاص كما يبدو من شهادات الموقوفين الذين تم استدعاؤهم أنه كان يبحث عن أشخاص لهم علاقة بالنشر الالكتروني الذي يسبح في فضائه المئات بل الآلاف من الناس في أفكار مختلفة فيها الصالح وفيها الطالح ، لكن المثير للجدل أكثر أن الجهاز مارس نفس الدور الذي يتم عبر النشر الالكتروني من خلال إصدار تصريحات مبهمة ومجهولة من دون ذكر اسم صاحب التصريح

نواب الشعب

وقوف نواب الشعب الذين صوت لهم شعب البحرين أمام بوابة جهاز الأمن الوطني وعدم احترام تمثيلهم أو حتى الاستماع لهم ودعوة عناصر قوات الشغب للحؤول دون وقوفهم ومنع الإعلاميين والصحفيين من الاقتراب منهم يحمل رسائل عديدة حول حقيقة دور هذا الجهاز وموقعه من المواطنين .

ضاق الصدر عن الإعلام

هل سحب الإعلاميين والصحفيين والناشرين فيه رسالة إلى أن الصدور بدأت تضيق عن تحمل النقد من قبل الإعلام الذي يعد مرآة للمجتمع واحد السلطات التي تساهم في تصحيح الأخطاء وتقويم المشكلات التي تعج بها ساحتنا المحلية بشكل كبير ولولا الصحافة لفقدت البحرين الكثير من إمكانيات التصحيح فيها وفي مؤسساتها المختلفة .

الجمعيات السياسية تحذر من مخاطر التضييق على حرية الرأي والتعبير والنشر

تعرب الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان عن شديد قلقها بشأن المخاطر المتزايدة على حرية الرأي والتعبير والنشر وممارسات أجهزة الدولة للتضييق على الحريات العامة، وكان آخرها ما حدث يوم السبت ٢٨ يونيو ٢٠٠٨ بإعتقال جهاز الأمن الوطني عدد من أعضاء جمعية الوفاق من بينهم بعض طاقمها الإعلامي. وبهذا الخصوص تؤكد الجمعيات على التالي:

١. تستنكر الجمعيات التراجعات المستمرة في قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان وتوجه الجهات الرسمية لتكميم الأفواه وتطالب بإبقاء الفضاء الإلكتروني حرا وعدم إغلاق المواقع الإلكترونية بقرارات إدارية والإحتكام بدل ذلك للقضاء.

٢. ترفض الجمعيات تدخل جهاز الأمن الوطني في قضايا السياسة والرأي، وتشجب طريقة الإعتقال والتحقيق والإهانة وسوء المعاملة والتعذيب الذي مارسه الجهاز بحق الموقوفين، وتدعو إلى وضع هذا الجهاز تحت الرقابة النيابية والشعبية لكي لا يتم تحوله إلى جهاز أمن دولة على الطريقة التي كان عليها طوال أكثر من ربع قرن دون أن تطاله أي مساءلة قانونية.

٣. تستنكر الجمعيات الطريقة غير المتحضرة في إستدعاء الموقوفين في ساعات الصباح الأولى وعدم السماح للمحامين بالتواجد معهم أثناء تحقيق جهاز الأمن الوطني معهم ومنع مسؤولي الأمانة العامة بجمعية الوفاق حضور التحقيق بصفتهم مسؤولين عن نشرة الجمعية ونشاطها الإعلامي.

٤. تعرب الجمعيات عن قلقها من محاولات أجهزة الدولة تحويل الأنظار في تهمة الإثارات الطائفية عن الأفراد المعروفين بالتخطيط والتآمر على الوحدة الوطنية وشركائهم الذين يطلقون حممهم الطائفية في الصحافة ومن على منابر المساجد وتحت قبة مجلس النواب، وإستغلالها الشعارات المنادية بالوحدة الوطنية من أجل تكميم الأفوه وإخراس المنابر الإعلامية المستقلة والحجر على الإنتقادات خاصة في قضايا الفساد وسرقة المال العام.

٥. تدعو الجمعيات السياسية جميع الأطراف الإلتزام بخطاب وطني لا طائفي ومتسامح والتركيز على القضايا المشتركة لأبناء الشعب البحريني ورفض الإنجرار لمعارك طائفية في الصحافة والإعلام والمنتديات الإلكترونية.

٦. تطالب الجمعيات الحكومة تحمل مسؤولياتها تجاه مكافحة الطائفية بإعتبار أن ممارسة التمييز الطائفي في دوائر الحكومة ورعايتها لعدد من مروجي الفتن هو السبب الأساس الذي يعيد إنتاج الطائفية في المجتمع.

(جمعية التجمع القومي الديمقراطي – جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي – جمعية العمل الإسلامي (أمل) – جمعية الإخاء الوطني – جمعية الوفاق الوطني الإسلامية – جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)

استهجن تفاخر بعض المسئولين في هذا الجهاز بأنه (أمن الدولة)

«الأمن الوطني» محى صورة إيجابية مدتها ٧ سنوات في يوم واحد !

■ الملك لديه عنوان «ذاته مصونة»، و لكن الحكومة بأكملها تحت المساءلة وهي مرتبطة بالملك ومعينة من قبل الملك، فحتى جهاز الأمن الوطني وإن كان يرتبط بالملك .. هذا لا يجعله خارج إطار المساءلة والمحاسبة... إلا إذا قلنا أنها دولة غاب ودولة وحوش ودولة لا تلتزم بالقانون وليس لديها قانون...

أكد سماحة الشيخ علي سلمان أن جهاز الأمن الوطني تحت المساءلة والمراقبة وليس فوق القانون وقال أن على الجهاز أن يتصرف بحدود القانون والصلاحيات القانونية وفي حدود المساحة الذي أنجز من أجلها وهو تحت المساءلة من المجلس والناس والصحافة، وأضاف «لا يمكن ان يترك جهاز يتعرض مباشرة إلى الناس بإمكانية استدعائهم واعتقالهم وقطع أرزاقهم وابتزازهم فوق القانون... فلا يوجد دولة تحترم نفسها ترسل هذا النوع من الرسائل ويكون جزء من دولة حضارية، فالجهاز يجب ان يكون تحت المراقبة والمساءلة ومسئول عن أعماله أمام الجهة الرقابية».

وقال سماحته «الملك لديه عنوان (ذاته مصونة)، ولكن الحكومة بأكملها تحت المساءلة وهي مرتبطة بالملك ومعينة من قبل الملك، فحتى جهاز الأمن الوطني وان كان يرتبط بالملك هذا لا يجعله خارج إطار المساءلة والمحاسبة...إلا إذا قلنا أنها دولة غاب ودولة وحوش ودولة لا تلتزم بالقانون وليس لديها قانون». جاء ذلك رداً من سماحته على استدعاء جهاز الأمن لعدد من المواطنين خلال الأيام الماضية والتحقيق معهم وتعذيبهم بشأن موقع إلكتروني.

و أستنكر سماحته تدخل جهاز الأمن الوطني بقضية ليست في اختصاصه، كما قدر اللقاء الذي تم مع الملك من أجل احتضان مشاكل الاستدعاء والكتابات الطائفية «نحن على علم قاطع بأن المسئولين في نشرة الوفاق لا علاقة لهم بالمواقع الالكترونية ولكن زج باسمهم في هذا الاستدعاء... القضية ليست قضية امن وطني وليست قضية إرهاب وليست قضية ذات أبعاد كبيرة خارجية، بل هي قضية نشر، وكان من الأجدر بجهاز الأمن الوطني ان ينأى بنفسه عن مثل هذه القضايا البسيطة والتي تدخل في اختصاصات جهات أخرى في مقدمتها وزارة الإعلام»، وأضاف «اقدر اللقاء الذي تم بالملك بالأمس من اجل احتضان مشاكل الاستدعاء و أيضا مشاكل الكتابات الطائفية وفتح آفاق الى الكتابة الوطنية، وأيضا أثمن واقدر انطلاق فكرة مواقع بلا طائفية وأيضا صحفيين بلا طائفية التي انطلقت من قبل شهر تقريبا».

واستنكر سماحته قيام جهاز الأمن الوطني برفض التعاطي مع النواب ومع نائب رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية «كان هناك عدد من النواب من بداية الإستدعاء واستمروا إلى ان حول الموضوع الى النيابة العامة ورفض الجهاز التعاطي مع النواب» وأضاف «تعرض عدد من المعتقلين في ذلك اليوم إلى التعذيب الجسدي يعني ضربوا بالأيدي باللكمات بالأرجل بالعصي و تعرض احدهم إلى التعليق... هذا يوم واحد و القضية موقع الكتروني... يعني موضوع تافه في قياس طبيعة الوظائف المناطة بمثل هذا النوع من الجهاز».

وكشف سماحته أن بعض الضباط قالوا لأحد الموقوفين أن جهاز الأمن الوطني وراء تسريحه من عمله، كما أن بعض الضباط طلب تعاون الموقوفين مع الجهاز في قبال الحصول على وظيفة حكومية « من المفترض ان تكون وزارات الدولة مفتوحة للمواطنين بغض النظر عن نظرتهم السياسية بغض النظر عن مذهبهم وأسرتهم، هكذا تؤسس الدولة ولا يساوم الإنسان من اجل الحصول على حقه في الوظيفة».

وأضاف سماحته «انا لا أمانع ان يعمل احد في جهاز الأمن الوطني.. هو يريد ان يعمل بينه وبين الله يرتب وضعه وأموره الشرعية، ولكن المشكلة في إجبار إنسان تحت ظرف الاعتقال وتضغط عليه من اجل ان يعمل معك، اعرف ان جهاز الأمن الوطني يحاول يوظف ويجند، واعرف انه يراقب و اعرف إني مراقب من سنة ١٩٩٢ الى سنة ٢٠٠٨ على الرغم من أني عضو في مجلس النواب، و رئيس جمعية الوفاق ، واعرف ان هذا مو قانوني ولكن الآن متغاضين عنه نعرف طبيعة البلد وطبيعة المحيط».

وطالب سماحته بمحاسبة المسئولية عن هذه الحادثة «مع تسريح ايان هندرسون وعادل فليفل وعدد اخر من الجلادين في مراتب مختلفة، إلا أن العقلية التي كشف عنها في امتحان بسيط هي عقلية قمعية متوحشة.. لن اذكر أسماء مع ان الأسماء عندي ولكن يجب الوقوف عند هذه الحادثة ودراستها ومحاسبة المسئولين عن الأخطاء فيها».

و بين سماحته أن نتيجة هذا التصرف من قبل بعض المسئولين تسبب في إرجاع الصورة السيئة لهذا الجهاز بسبب حماقتهم وقال مخاطبا الجهاز «أنت تحمي النظام من انقلابات من أعمال إرهابية من تجسس ، أما في الشؤون الداخلية فيوجد أجهزة امن أخرى» وأضاف «أهنئ هذا الجهاز على هذا النجاح الباهر الذي استطاع ان يمحي صورة ايجابية مدتها ٧ سنوات في يوم واحد».

أما فيما يتعلق بالندوة الجماهيرية التي تنظمها الجمعيات السياسية قال سماحته «نحن نعمل في الجمعيات السياسية وفي الوفاق على ان يعيش البلد مناخاً من التوافق في القضايا السياسية وأن لا يكون هناك اختلاف سياسي ويكون هناك توافق في القضايا الأساسية وعمل مشترك وتعاون من اجل تطور البلد في المناحي المختلفة».

وأضاف «نعمل دائما ان لا تتحول المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مشاكل أمنية،.وان يتم الحديث السياسي والاقتصادي ومحاولات العلاج دون التحول الى مشاكل أمنيه، لان نعرف أن التوافق ايجابي جدا للبلد ويأخذ البلد إلى الأمان ويقدمه اقتصاديا اجتماعيا تنمويا... نعمل على ان لا تتحول الى مشاكل أمنية وعلى محاصرة الفقاعات الأمنية هنا وهناك قدر الإمكان... والعودة بها إلى المجال والمسرى السياسي.. اذا ما نجحنا في هذا وانفقعت هنا وهناك ... نحاول ان نتعاطى معها بالقانون...دولة تتصرف بالقانون والمعترض يتصرف بالقانون حتى لا تدخل في معركة ليس بها رابح.... نعمل على حصار هذا الموضوع والتعاطي معها بهذه الدرجات».

وأكد سماحته أن الحملة ليست للتشجيع على الخروج عن القانون والخروج عن الأساليب السلمية ، بل ان موقف الجمعيات السياسية واضح لدعوتها بالالتزام بالقانون والسليمة وهذا ما أكدت عليه في مواقف عديدة.».

وأضاف «المنطلق في الدين وفي الإسلام وفي الأعراف ما يقر به العقلاء ما تؤكده المواثيق الدولية جميعها بان المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محكمة عادلة..قد لاحظنا في الأشهر الأخيرة الأسابيع الأخيرة بأن هناك تأثر حتى في جو العدالة المسئول عن العدالة بالجو المتشنج وصدرت أحكام متشنجة وحكمت على شاب بسبب انه خالف قانون التجمهر أكثر من ٥ تجمهروا يعتقلونهم».

واستغرب سماحته التباين بين الإحكام قائلا «حاليا لا نعرف الصدق من الكذب لكن وسائل الإعلام نقلت عن الأجهزة وجود خلية إرهابية مرتبطة بالخارج وعندها أسلحة ولديها مخططات إلى أعمال إرهابية والحكم ٦ أشهر، في جانب آخر طفل يركض في الشارع حرق إطار رمى حجر السجن سنة!».

وأضاف سماحته «قد ثبت عند الجمعيات السياسية بلا مجال للشك من خلال أقوال الموقوفين في المحاكمة والى أهاليهم و أقوال المحامين عند لقائهم بالموقوفين ، كما أن الطبيب الشرعي أشار إلى وجود آثار... لكننا لا نريد أن نسود وجه الجهاز او سمعة النظام، و يسرنا أن تأخذ البحرين مكان في حقوق الإنسان وتلتزم بالمعايير نحن ندفع في هذا الاتجاه».

و طالب سماحته بأن يعامل الموقوفين معاملة إنسانية، كما أكد أن مخالفة القانون هي جرم أقبح و اكبر عندما يمارس من قبل المسئول عن الأمن مشيرا بذلك لعمليات التعذيب «قد ثبت للجمعيات بما لا مجال فيه إلى الشك بأن المعتقلين تعرضوا لتعذيب جسدي ونفسي لانتزاع اعترافاتهم باتجاه القضايا التي يحقق فيها معهم وهذا من وجهة نظرنا هو جرم اكبر من بعض القضايا المعروضة في التحقيق»، وقال سلمان أن الخطأ الأكبر هو ان يرتكب القائم على الأمن مخالفة في القانون».

قلق يساور النخبة الحقوقية حول الإجراءات الأخيرة لجهاز الأمن الوطني

هل عادت الحياة لجهاز أمن الدولة بعد ٧ سنوات من وفاته..!

صراع طويل عاشه الشعب البحريني تحت وطأة جهاز أمن الدولة استمر لثلاثة عقود، من خلال تكميم الأفواه وتصميد العيون... صراع وصل إلى درجة سفكت فيه دماء عدد من الأبرياء من الذين يبحثون عن ثقب يتنفسون منه الحرية، فكان صراع الحق والباطل، صراع السلاح والقلم، حتى جاء المشروع الإصلاحي في عهد عاهل البلاد ليقبر هذا الجهاز وينصر فيه القلم ويتنفس بعدها شعب البحرين الصعداء... إلا أن الحياة عادت له من جديد بتاريخ ٢٨ من يونيو الماضي، ليقف عند ذلك التاريخ معلناً انتعاشه ووفاة «الحرية» عن عمرٍ يناهز الـ٧ سنوات، ومعلناً نشاطه من جديد عندما أقدم على اعتقال ٣ من إعلاميي جمعية الوفاق الوطني و ٣ آخرين في وسط تخوف صحفي... وفي هذا الصدد استطلعت «الوفاق» مجموعة من الإعلاميين والحقوقيين حول ما قام به هذا الجهاز مؤخراً.

<u>ما هو رأيك في الحركة التي قام بها جهاز الأمن الوطني بأستهداف الأقلام وملاحقتها؟ وكيف ترى ما هو مفترض في التعامل مع حرية التعبير؟</u>

وكانت لـ«الوفاق» وقفة مع رئيس مركز حقوق الانسان عبدالهادي الخواجة «الحملة الاخيرة لاستهداف المواقع الالكترونية و الإعلاميين ونشرات الجمعيات السياسية لم تكن اعتباطية، وانما تم الاعداد لها بشكل جيد. ومن الواضح الآن بأن الازمة الامنية المصطنعة كانت جزء من المخطط. واستهداف موقع «اوال» ونشرة «الوفاق» كان المقصود منه تأديب المحررين مباشرة، وفركة اذن لقيادة الوفاق لالفات نظرهم الى الخطوط الحمراء، وتخويف الاخرين من كتاب وجهات تتحدث او يمكن ان تتحدث في المواضيع الممنوعة».

كما استغرب الخواجة «أني مستغرب كثيرا مسارعة بعض الجهات تأييد تشكيل اللجنة الحكومية لمراقبة المواقع الالكترونية والصحافة والخطباء، فانني استغرب كذلك التمييز بشكل مبالغ فيه بين جهاز الامن الوطني وبين الداخلية او وزارة الاعلام او حتى النيابة فجميعهم اجهزة تنفذ ذات المخطط بادوار متنوعة ولكن مترابطة، وان الايحاء بان هناك استقلالية لأحد هذه الاجهزة او اختلاف فيما بينها انما يشوش الرؤية ويسهم في تعزيز قوة الحكومة.

حرية الرأي لها معايير دولية ودستورية، ويلزم رفع يد الحكومة عنها، وعدم الاستسلام لحجج الطائفية والتعرض للذات الملكية وما اشبه، فهذه المواضيع يستخدمها البعض كتبريرات لقمع الحريات وقد تم استخدامها ويتم استخدامها في البلدان القمعية الاخرى، وترسيخ الالتزام الذاتي ومواثيق الشرف، والرجوع في النهاية الى القضاء بشرط ضمان استقلاليته ونزاهته. الوسيلة الفعالة لحماية حرية التعبير هي في المزيد من التضامن والتحدي وفرض الامر الواقع، وليس التراجع، فانسان بدون حرية تعبير هو انسان بدون كرامة او حقوق»

أما عبدالله جناحي نائب رئيس الهيئة المركزية لجمعية «وعد» قال: «جهاز الامن الوطني يبدو انه يعيش في منزلة بين المنزلتين: بين ممارسات مرحلة امن الدولة حيث كان هو السلطة الوحيدة في البلاد من حيث الاعتقالات والتحقيقات وممارسات التعذيب واستشهاد المواطنين في السجون ومنع النشطاء من السفر والعمل وقطع الارزاق والرقابة على الافكار والاراء وغيرها من ادوار هي في حقيقتها ليست ادوار جهاز امن الوطن من الارهاب وعصابات المخدرات . والمنزلة الثانية ما تم الترويج عنها بعد الميثاق باهمية احترام حقوق الانسان والحريات العامة للانسان كحرية الراي والاختلاف. وفي ظل التصريحات التي تدعو الى تعزيز دولة القانون والمؤسسات فان على هذا الجهاز الامني معرفة حدود تدخلاته في شؤون الحريات والحقوق التي هي من مسؤوليات السلطة القضائية والاعلام مع اهمية تعزيز مباديء الدستور الخاصة بحرية الراي والعقيدة . ان الدعوات الشعبية والرسمية الصادقة بمنع انتعاش الاطروحات الطائفية سواء في المواقع الالكترونية او في الاعلام المكتوب والمسموع يجب ان تنفذ عبر قنوات قانونية بحيث لا تتعارض ومع مباديء الدستور واعلان حقوق الانسان والعهدين الدوليين. ويجب ان لا تستغل هذه الدعوات للعودة الى ممارسات امن الدولة سواء في اشكال التحقيق او التعذيب او الترهيب والتخويف حيث استمرار مثل هذه

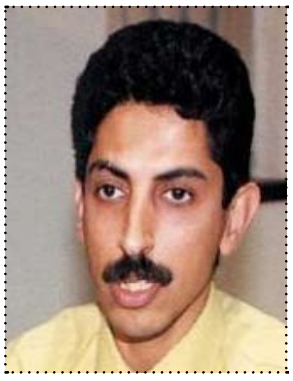

الحملة الأخيرة لاستهداف المواقع الإلكترونية و الإعلاميين و نشرات الجمعيات السياسية لم تكن إعتباطية، وانما تم الإعداد لها بشكل جيد. ومن الواضح الآن بأن الأزمة الأمنية المصطنعة كانت جزء من المخطط، واستهداف موقع أوال ونشرة الوفاق كان المقصود منه تأديب المحررين مباشرة، وفركة أذن لقيادة الوفاق لإلفات نظرهم إلى الخطوط الحمراء...

عبدالهادي الخواجة - رئيس مركز حقوق الإنسان

جميع قوى السياسية المخلصة تؤمن بالدور الوطني المطلوب لجهاز الأمن في حماية الوطن من المؤامرات الخارجية إن وجدت ومن الإرهاب والمخدرات وتبييض الأموال وغيرها... ولكن تطالب هذا الجهاز بعدم التدخل في مسئوليات لا علاقة له بشأنها ومنها ماله علاقة بالرأي حتى وإن كان الرأي مخالفا للقانون والثوابت الوطنية والذي تتحمله قنوات رسمية أخرى...

عبدالله جناحي - نائب رئيس الهيئة المركزية «وعد»

مهام جهاز الأمن الوطني هو التصدي لأعداء الوطن وليس لابناء الوطن، وإذا كان هناك شيء لدى وزارة الداخلية فكان لا بد من تحرك النيابة العامة للتحقيق مع هؤلاء ضمن الإجراءات القانونية وبحضور محاميهم لا أن يقوم الجهاز بإعتقالهم...كما أن على وزارة الداخلية حيث كان وزير الداخلية بمعية المدونين البحرينيين في حضرة عاهل البلاد أن تحقق في دعاوي التعذيب بحق المعتقلين...

عبد النبي العكري - حقوقي بجمعية حقوق الإنسان

نرفض وبشدة الأجرءات التي اتخذها جهاز الأمن الوطني باعتقال ووقف بعض الشباب، وتحديداً المشرفين وكتاب نشرة «الوفاق»، وبهذا الأجراء يعد انتهاك لحرية الرأي والتعبير، ويشكل تراجع في الحريات العامة، فبدل من توسيع هامش الحرية والتعبير التي يتمتع بها الكاتب منذ بداية المشروع الاصلاحي في فبراير ٢٠٠١، تلجأ الأجهزة الأمنية بتكميم الافواه التي مورست ضد المعارضين إبان حقبة قانون أمن الدولة السيئ الصيت

فاضل الحليبي - نائب جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي

الممارسات سوف يؤدي الى التشكيك في مصداقية اية تصريحات رسمية تؤكد على نقيض ذلك في الاعلام».

وأكد جناحي في ختام تصريحه «ان جميع القوى السياسية المخلصة تؤمن بالدور الوطني المطلوب لجهاز الامن في حماية الوطن من المؤامرات الخارجية ان وجدت ومن الارهاب والمخدرات وتبييض الاموال وغيرها ولكن تطالب هذا الجهاز بعدم التدخل في مسؤوليات لا علاقة له بشانها ومنها ما له علاقة بالراي حتى وان كان الراي هذا مخالفا للقانون والثوابت الوطنية والذي تتحمل قنوات رسمية اخرى».

كما عبر الحقوقي بجمعية حقوق الانسان عبدالنبي العكري «أعتقد أن جهاز الأمن الوطني عند ما قام باعتقال وتحقيق مع صحفيين قام بمهام تختلف عن مهامه، فهؤلاء الصحافيون من قام الجهاز باعتقالهم هم يمارسون حقهم الطبيعي في حرية الرأي في صحيفة «الوفاق» الصادرة عن جمعية سياسية مرخص بها ولها أكبر كتلة برلمانية.

وأن مهام جهاز الأمن الوطني هو التصدي لأعداء الوطن وليس أبناء الوطن، وإذا كان هناك شيئ لدى وزارة الداخلية فكان لا بد من تحرك النيابة العامة للتحقيق مع هؤلاء ضمن الأجرءات القانونية وبحضور محاميهم لا أن يقوم الجهاز باعتقالهم.

وان ما نقلته صحيفة «الوسط» بتاريخ ٤ يوليو/تموز عن عدم قبول عاهل البلاد بتعديب أبنائه من قبل جهاز الأمن الوطني بعد أن سردوا عليه ما تعرضوا له من تعذيب، يتطلب من جلالته اتخاذ إجراء حاسم لجميع تعديات جهاز الأمن الوطني.

كما أن على وزارة الداخلية حيث كان وزير الداخلية بمعية المدونين البحرينيين في حضرة عاهل البلاد أن تحقق في دعاوي التعذيب بحق المعتقلين بمن فيهم صحفيين وحقوقيين.

والآن قضية المعتقلين قد أضحت قضية وطنية فلا بد من تحالف وطني من أجل أن لا تستمر هذه الممارسات في اعتقال تعسفي وتعذيب وإقتحام البيوت والعقاب الجماعي.

كما التقت «الوفاق» بنائب جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي فاضل الحليبي، حيث قال «أننا في المنبر نرفض وبشدة الأجرءات التي اتخذها جهاز الأمن الوطني باعتقال ووقف بعض الشباب، وتحديداً المشرفين وكتاب نشرة «الوفاق»، وبهذا الأجراء يعد انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير، ويشكل تراجعاً في الحريات العامة، فبدل من توسيع هامش الحرية والتعبير التي يتمتع بها الكاتب منذ بداية المشروع الاصلاحي في فبراير ٢٠٠١، تلجأ الأجهزة الأمنية بتكميم الافواه التي مورست ضد المعارضين إبان حقبة قانون أمن الدولة السيئ الصيت».

وأكد الحليبي « أننا في المنبر التقدمي نؤكد أن تطوير مشروع الاصلاح لا يأتي إلا بمزيد من الديمقراطية والحريات العامة واحترام حرية الرأي والتصدي للفساد الاداري والمالي لا بالخناق وتكميم الأفواه كما ذكرنا سلفاً».

ومن بين من إلتقتهم «الوفاق» نزار القارئ عضو شورى «الوفاق» وجمعية دعم الحريات قال: « لقد عاشت البحرين في ما مضي ظلم الحقبة السوداء ابان قانون أمن الدولة الجائر ومن عاش تلك العقود واكتوى بنارها لا بد أن تترك عليه آثارها وأعني هنا الضحية والجلاد معاً، وإلي أن تعالج تلك الرواسب النفسية البليغة ستستمر إفرازاتها في صور مختلفة من التداعيات الأمنية.

أصحاب الضمائر الحية من الكتاب لن يكفوا عن طلب حق الضحايا وهم بذلك يرونها من أمانة القلم الحر والكلمة الحق مما يجعلهم علي طرق تقاطع يؤدي إلي اصطدام حاد مع الجلاد / الجهاز الذي يرى كل أمنه وهيبته ومصدر رزقه و ميزانيته في تهديد من ذلك القلم / الخطر في نبرته المتحدية التي لم يعتد الجلاد عليها، ولم يعتد أن تكون علنية في وضح النهار.

لقد كان القلم الحر دائما مطارد، مصادر هو وصاحبه وعائلته وكل صحبه. لقد طال التغيير بعض أجهزة الحكم علي الأقل في تسمياتها أو تشكيلها أو تبعيتها لكن المتيقن أن الإصلاح لم يعرف طريقه إلي عقلية بعض القائمين

هذا التدخل يمثل صورة من صور التصعيد الامني، حاملا رسالة عنيفة، تهدد تصريحا او تلميحا بكبح الحركة الاعلامية الحرة، والاقلام النظيفة. كل ذلك بغطاء عنوانه (محاربة الفتن الطائفية)...إنها خطوة تشكل صياغة جديدة، لواقع جديد، تفرغ فيه الحركة الاعلامية الحرة والاقلام الوطنية الشريفة ...و تدفعها للجنوح – قسرا – نحو المالاة والتبعية

سيد هادي الموسوي -عضو بجمعية الوفاق

دخول جهاز الأمن الوطني هو نتيجة لمقدمات، وليس العكس. مثل هذا الدخول السافر يكشف عن ضيق الدولة ذرعاً بفئة من هذا المجتمع، وتبنيها لسلاطة لسان ، الأمر الذي دفعها – وبغباء واضح – إلى الاصطفاف غير الذكي إطلاقاً، وسيسهم من دون شك في تداعيات خطيرة إذا لم تتدخل القيادة العليا في المملكة وتحييد هذا الجهاز بسمعته سيئة الصيت...

جعفر الجمري - كاتب بصحيفة الوسط

يفترض أن يتم التعامل مع حرية التعبير على أساس أنها حق أصيل وأن هناك قانون يحكم التعامل مع هذه الحق الأصيل ويكفل القانون لكل فرد حق التعبيرعن رأيه بحرية كاملة ، هذا من جهة ومن جهة أخرة فإن التعامل مع أي خرق لهذا القانون يجب أن يتم من خلال السلطات الأمنية المختصة وليس من قبل جهاز الأمن الوطني، من الواضح إن هناك نوع من الخلط الكبير والتضييق الواضح على حرية التعبيرتحت عناوين متعددة ...

جعفر الهدي - كاتب بصحيفة الأيام

أصحاب الضمائر الحية من الكتاب لن يكفوا عن طلب حق الضحايا وهم بذلك يرونها من أمانة القلم الحر والكلمة الحق مما يجعلهم على طرق تقاطع يؤدي إلى اصطدام حاد مع الجلاد / الجهاز الذي يرى كل أمنه وهيبته ومصدر رزقه وميزانيته في تهديد من ذلك القلم / الخطر في نبرته المتحدية التي لم يعتد الجلاد عليها، ولم يعند أن تكون علنية في وضح النهار...

نزار القارئ - عضور شورى الوفاق

عليها ومن دونهم، بل أن بعضهم لا يستطيع أن يتصور أننا في عام ٢٠٠٨ لقد جمد التاريخ في عقله فهو مأسور بالسبعينات والثمانينات والتسعينات تماماً كما جمد في قلب الضحية جرح الجلاد. سيبقي القلم الحر مستهدف هو وأهله وكل من في قريته فهو متهم حتى تثبت براءته مادام المستأمن ذئباً لم يدرب ولم يعلم في الحياة شيء إلا أن يكون ذئباً، ولا أعلم أن كان التدريب يجعل الذئب حارس أمن، يوما بعد يوم يتأكد للناس أن جهاز أمن الدولة هو جهاز أمن أكيد لأي شيء إلا للبحرين، فلصالح من تسجل هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان؟وانتهاك معاهدة حظر التعذيب؟ إنهم لا يدركون للإصلاح معنى ولا للإنسان وحقوقه قيمة. أن تكون البحرين عضو في مجلس حقوق الإنسان يعني أن تلتزم أكثر من أي وقت مضى بمواثيق حقوق الإنسان التي لا يعترفون بها فكيف بهم من احترامها ؟

العدالة الانتقالية هي المخرج الوحيد ولكي يفهمها جهاز أمننا الوطني ادعوهم لحضور ورشة –مجانا - خاصة في حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي وكيف يجب التعامل مع الكتاب».

من جانبه قال السيد هادي الموسوي عضو جمعية الوفاق «لا استغرب من اي تحرك يهدف الى حجب الكلمة الحرة، خصوصا ان الاستراتجية التي تمارس رسميا قائمة على دعم الاعلام الموجه أو المنحاز. اما الاعلام الحيادي، الذي يخرج من دائرة الرتابة المنظمة وينطلق نحو فضاء الموضوعية والتجرد فانه بحسب معايير الرسمي يمثل خروجا عن المالوف، مضافا الى انه لا يرتبط بشبكة الرسمي الاعلامية التي تتجه نحو خط مرسوم سلفا وتمتنع انطلاقة اعلامية حرة مسؤولة بخطوط حمراء وهمية. كما ان الرسمي دائما سيبقى يبحث عن اعلام لا تعدو ان تكون اكثر من بوق».

وأضاف قائلاً «أن تدخل جهاز الامن الوطني في قضية لا تتعدى مخرجاتها اكثر من نشر راي يمكن ان يفند براي،هذا التدخل يمثل صورة من صور التصعيد الامني، حاملا رسالة عنيفة، تهدد تصريحا او تلميحا بكبح الحركة الاعلامية الحرة، والاقلام النظيفة. كل ذلك بغطاء عنوانه (محاربة الفتن الطائفية)...إنها خطوة تشكل صياغة جديدة، لواقع جديد، تفرغ فيه الحركة الاعلامية الحرة والاقلام الوطنية الشريفة من اقل ما تحويه من درجات النزاهة والصدق وتدفعها للجنوح – قسرا – نحو المماالة والتبعية».

و واصل الموسوي حديثة مؤكدا على أن حرية الرأي والإعلام الحر والكلمة المدعومة بالبرهان والدليل، تساهم في رسم السياسة العامة في ان منظومة سياسية او اجتماعية، وذلك لانها تشكل ضغطا على صانعي القرار. وهي اذ ذاك تعتبر اقتحاما للصناديق المغلقة التي تطبخ فيها سياسات النظم السياسية، وهي لا تروق لمن ديدنه الاستحواذ على رسم الخطط واعداد الاستراتيجيات بصورة منعزلة دونما تاثير او تداخل من معارضة او جماعة ضغط. وأختتم قائلاً «أن ما ينبغي على المسؤولين ان يعوه، هو ان البحرين البلد الصغير لم يعد اصغر من العالم الذي هو في مفهوم العصر (قرية صغيرة) ».

أما الكاتب والصحافي بصحيفة «الوسط» جعفر الجمري عبر عن ذلك لـ «الوفاق» بأن «المتتبع لتسلسل الأحداث في الأسابيع الأربعة الماضية، يستقرئ تماماً إلى أين تتجه مملكة البحرين. تعميق حال الاستفزاز من قبل أقلام ونواب ومراكز قوى في المملكة، يشير بما لا يدع مجالا للشك إلى أن البحرين تتجه إلى حال العودة إلى حدود المربع الأول إبان حوادث التسعينيات من القرن الماضي. ترك تلك الأقلام والنواب ومراكز القوى تعبث بحال السلم الأهلي المهدد أساساً، مقدمة إلى تفعيل أدوار بعض الجهات الحكومية – الأمنية منها خصوصا – تلك التي تم تجميد دورها بشكل مؤقت.

دخول جهاز الأمن الوطني هو نتيجة لمقدمات، وليس العكس. مثل هذا الدخول السافر يكشف عن ضيق الدولة ذرعاً بفئة من هذا المجتمع، وتبنيها لسلاطة لسان واستفزاز فئة أخرى، الأمر الذي دفعها – وبغباء واضح – إلى الاصطفاف غير الذكي إطلاقاً، وسيسهم من دون شك في تداعيات خطيرة إذا لم تتدخل القيادة العليا في المملكة وتحييد هذا الجهاز بسمعته سيئة الصيت».

وعبر عن ذلك الصحافي بصحيفة «الأيام» لـ«الوفاق» جعفر الهدي «يفترض أن يتم التعامل مع حرية التعبير على أساس أنها حق أصيل وأن هناك قانون يحكم التعامل مع هذه الحق الأصيل ويكفل القانون لكل فرد حق التعبير عن رأيه بحرية كاملة ، هذا من جهة ومن جهة أخرة فإن التعامل مع أي خرق لهذا القانون يجب أن يتم من خلال السلطات الأمنية المختصة وليس من قبل جهاز الأمن الوطني، من الواضح إن هناك نوع من الخلط الكبير والتضييق الواضح على حرية التعبير تحت عناوين متعددة وهناك ملاحقة لأقلام محددة بهدف إيقاف هذه الأقلام التي تحاول ان ترفع سقف حرية التعبير. إن ملاحقة الأقلام بالترهيب أمر مرفوض وعلى العاملين بالإعلام أن يتعاملوا مع الموضع بجد وككتلة واحدة وليس على أساس الكيل بمكيالين».

أما الصحافية رباب مرهون فاكتفت بالقول « الرقابة جيدة ولا خلاف عليها، ولكن الحكومة من خلال الاستدعاءات الاخيرة ارادت ان ترسل انذارا اوليا بأن المعارضة تنتهج خطابا حادا يخرج عن السقف المحدد للحريات العامة وبالتالي لابد من تقنين ذلك الخطاب ليكون اكثر توازنا في طرح وتداول القضايا الملحة».

«حرية التعبير» باتت دمية يلعب بها من يشاء في هذه المملكة، فأحياناً تلغي الحكومة المادة المختصة بحبس الصحافي في قانون الصحافة، و في الوقت ذاته تُحيل التعامل مع الصحافي حسب قانون العقوبات «سيئ الصيت».

تارةً تُجرجر الأقلام لغياهب التحقيقات التي تحمل رائحة أمن الدولة، وتارةً أخرى يُجتمع بأصحاب الأقلام «الغير مرغوب بها» في أماكن مغلقة. لا أدري إن كان ذلك تخبطاً أم مخططا مدروساً بعناية!».

في تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان حول قضية معتقلي ديسمبر

إجراءات التحقيق مخالفة للقانون... و الدفع بالبراءة الكاملة للمتهمين

جاء في تقرير مركز البحرين لحقوق الانسان بعد اطلاع المحامين على محاضر التحقيقات هذه الخلاصة حول قضية معتقلي ديسمبر ٢٠٠٧: القضية رقم ١٤٩٢/٢٠٠٧ المتهم فيها ميثم بدر جاسم و١٤ آخرين وجاءت كالتالي :

بناء على انكار المتهمين التام لكل ماجاء في محاضر التحقيق على لسانهم من اعترافات ضد انفسهم وضد الاخرين، وبناء على ان اجراءات التحقيق تمت ضمن بشكل مخالف للقوانين المحلية والدولية التي تلتزم بها البحرين، وبناء على ما تم اثباته امام هيئة المحكمة من ان المتهمين قد تعرضوا للضغط والتعذيب اثناء فترة التحقيق، وبناء على عدم وجود شهود تعرفوا على المتهمين حتى من بين رجال الامن، وبناء على عدم ضبط اي السلاح الذي تم ادعاء فقدانه، ورغم ادعاء اعتراف المتهمين بكل ما لديهم، وبناء على ان الادعاء بضبط خزاني السلاح في منزل احد المتهمين قد تم دون وجود اي من اصحاب المنزل، فلا مجال سوى الدفع بالبراءة الكاملة للمتهمين من جميع ما نسب لهم، وطلب اطلاق سراحهم.

ظروف وسياق الاحداث التي تمت فيها الجرائم المدعاة:

- وفقا لمحاضر التحريات وتحقيقات النيابة فان التجمع الذي وقعت بعده الاحداث موضوع الاتهامات، لم يكن تجمعا غير مرخص بل كان برنامج تأبين شاب توفي في ظروف متهمة فيها القوات الامن الخاصة بالاستخدام المفرط للقوة، مع وجود الغضب وهيجان العواطف
- شارك في ذلك التجمع وفقا لمحاضر النيابة حوالي الف شخص، ولا توجد ادلة على ان كل من شارك فيه قام باستخدام العنف، او ان المتهمين هم من قام بالعنف او الحرق من بين كل اولئك المشاركين
- تواجد القوات الخاصة نفسها في اماكن قريبة جدا من مكان التأبين، مما كان عاملا في الهيجان، ودلالة انعدام التخطيط المسبق.
- وقوع حادثة الاصطدام بالسيارة التابعة لعناصر الأمن مما اشعل المصادمات.
- معظم المتهمين هم اعضاء في اللجان الشعبية سبق حدوث تماس بينهم وبين اجهزة الامن والتحقيقات الجنائية والنيابة العامة بسبب نشاطات متعلقة بحقوق الانسان، مما قد يجعل تلك الاجهزة غير محايدة في اداء دورها.
- لم يتم القبض على اي من المتهمين متلبسا، وانما تم اعتقالهم في الايام التالية للاحداث موضوع الاتهام.

شهود الادعاء:

وفقا لملف القضية لا يوجد لدى الادعاء شهود عيان بشأن الاتهامات الموجهة سوى اعترافات المتهمين ضد بعضهم البعض. حتى رجال الامن الذين تم اخذ شهاداتهم لم يتعرف اي منهم على المتهمين.

الاعترافات:

جميع ماجاء على لسان المتهمين في محاضر التحقيق - سواء ضد انفسهم او ضد الآخرين، مطعون في مصداقيته، وذلك للامور التالية:

- التضارب الواضح
- عدم قانونية الاجراءات، وعدم انطباقها على القوانين المحلية والدولية التي تلتزم بها البحرين
- الظروف المهيئة لاخذ الاعترافات والمعلومات تحت الضغط
- التعذيب الذي عبر عنه المتهمين بمحضر المحكمة، وكشف عن تقرير اللجنة الطبية التي شكلتها المحكمة.

الصور:

- الصور التي تظهر فعل جنائي يرتبط بالتهم المنسوبة هي لاشخاص سماتهم غير واضحة. وهناك شك بين بين بأن بعض الصور مركبة. اما معظم الصور فهي لا تكشف بان الشخص الظاهر في الصورة يقوم بجريمة
- الشخص الذي يظهر في احدى الصور وهو يحمل السلاح ملثم. وتظهر محاضر التحقيق بان جهات التحقيق كانت متأكدة في البداية من هوية ذلك الشخص من بين المعتقلين، ولكن ذلك المتهم كان من بين من تم اطلاق سراحهم فيما بعد، ليوجه نفس الاتهام الى شخص آخر وهو عيسى السرح.
- لا تبرز جهات التحقيق السمة القانونية لالتقاط تلك الصور او كيفية الحصول عليها، علما بأن الاحداث كانت غير متوقعة، وحادثة الجيب بالذات وقعت خلال دقائق قليلة. ولذلك لا يمكن اعتماد تلك الصور ضمن ادلة الاتهام.
- في اجابته على اسئلة اعضاء مجلس النواب، قال وزير الداخلية بانهم يستخدمون رجال امن يندسون بين المشاركين في اعمال الشغب ويلبسون نفس ملابسهم ويضعون اللثام، وذلك للتعرف على من يقوممون باعمال الشغب. وبناء على ذلك: كيف نستطيع ان نحدد من الذي يظهر في الصور ومن الذي اخذ السلاح.. ان كان هناك سلاح قد أخذ فعلا.
- سعى رجال التحقيقات لتقديم ملابس لمتهمين كادلة اتهام. وحيث انه لم يتم ضبط المتهمين متلبسين، وانما تم اعتقالهم في الايام التالية، فقد تم العمل على اخذ ملابس من بيوتهم بما يقارب الملابس التي تظهر في الصور وهي في الغالب ملابس عامة ومتشابهة.
- يلاحظ في كل الاحوال بأن الصور وحتى تصوير الفيديو يمكن التلاعب بهم بالوسائل التقنية الحديثة.

حادثة اخذ السيارة وحرقها تحت انظار رجال القوات الخاصة:

- قوات الامن الخاصة كانت قريبة جدا من مكان الحادث، والمفروض انها مدربة ومسلحة بشكل ممتاز. ولكن الصور التي قدمها الادعاء وكذلك الصور والافلام المنتشرة على المواقع الالكترونية تظهر هذه القوات وهي تتفرج على شخص ملثم يركب السيارة القريبة منهم ويقودها وسط المتظاهرين. فكيف حدث ذلك؟
- يلاحظ تضارب اقوال الشهود من رجال القوت الخاصة من ذوي العلاقة بالسيارة المحروقة. وما ادلوا به من شهادات غير مقنع. كذلك يظهر تضارب واضح في اقوالهم حول محتويات السيارة من الاسلحة والذخيرة.

مادة وأدوات الجريمة المدعاة:

- بالاعتماد على الاعترافات المأخوذة من المتهمين في بداية اعتقالهم، قامت التحقيقات بمداهمات وعمليات تفتيش مفاجئة لجميع بيوت المتهمين والاماكن المتعلقة بهم، وتفتيش بعض المزارع ومقر جمعية العمل الاسلامي فلم يتم العثور على قطعة السلاح التي ادعى رجال الامن - الذين تم تقديمهم كشهود- بأنها فقدت من السيارة المحترقة.
- الشيئ الوحيد الذي تم ضبطه هو مخزني ذخيرة والكيس الخاص بهما وغلافات ذخيرة مستخدمة. وقد ادعت التحقيقات الحصول عليها بتفتيش منزل احد المتهمين. علما بان التفتيش حصل بدون وجود اي شخص من اصحاب المنزل. كما ان نتيجة الفحص البصمات و DNA الذي اجرته التحقيقات باساليبها المتطورة لم يظهر اية نتيجة تربط تلك المضبوطات بالمتهم.

ملاحظات اخرى:

- الطعن بكل ما جاء في محاضر تحقيقات النيابة استنادا الى الخلل في الاجراء، وتوفر دلائل على وجد الضغط النفسي والتعذيب الجسدي، واستنادا الى انكار المتهمين لجميع ما جاء في تلك المحاضر.
- تواتر وثبوت ادعاءات التعذيب، وخصوصا مع وجود مؤشرات على تواطؤ النيابة في عدم القيام بوجبها بشأن ادعاءات التعذيب في الوقت المناسب، ورفض السلطات السماح للجمعية البحرينية لحقوق الانسان بزيارة المعتقلين في الايام الاولى للاعتقال، واستنتاجات اللجنة التي شكلتها هيئة المحكمة
- الاستناد الى الاتفاقيات الدولية التي اصبحت جزءا لا يتجزأ من القانون البحريني بانضمام البحرين اليها
- الاستفادة من الشهود الذين تقدموا لاثبات عدم تواجد بعض المتهمين في مكان الاحداث.

المرافعات و الدفوع الجنائية وأسانيد براءة المتهمين

اعداد: هيئة الدفاع عن المعتقلين

الصورة المفبركة التي سحبتها الداخلية من الصحف بعد إرسالها

أولا : الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش :

تنص المادة (٦١) من قانون الاجراءات الجنائية على انه لا يجوز القبض على اي انسان او حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك. وقد حصر المشرع البحريني السلطة المختصة بذلك الأذن في السلطة القضائية (قضاة محاكم الجنائية – والنيابة العامة). وبملاحظة محاضر الضبط والتفتيش المرفقة بملف الدعوى، نرى خلو بعضها من إذن من النيابة العامة يجيز عملية القبض والتفتيش من قبل رجال الشرطة، أو نجد أن بعض التصريحات قد صدرت من النيابة العامة في وقت لاحق على عملية القبض مما يكون معه الإذن باطلا بطلانا مطلقا مما يترتب علية بطلان عملية القبض والتفتيش وكل ما أسفر عنهما من دليل وقرينة ولا يعتد به أمام المحاكم الجنائية كسند أثبات ضد المتهم .

ثانيا : الدفع ببطلان الاعتراف كنتيجة للاكراه المادي :

ينص الدستور البحريني في المادة (١٩) على أنه لايعرض الانسان للتعذيب المادي والمعنوي أو للاغراء وللمعاملة الحاطة بالكرامة. ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك، كما يبطل كل قول واعتراف يثبت صدوره تحت وطأه التعذيب أو تلك المعاملة. كما أشارت المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المصدق عليه من قبل حكومة البحرين، على أنه لايجوز تعريض أي أنسان للتعذيب وللمعاملة القاسية ، كما أشار في المادة الأولى منه أنه يقصد بالتعذيب اي عمل ينتج عنه ألم وعناء جسدي وعقلي يتم الحاقة عمدا بشخص ما بفعل الموظفين العموميين لأغراض الأعتراف، كما لا يجوز اتخاذ ذلك دليلا ضده في اية دعوى . حيث أنه حسب الثابت في تقرير اللجنة الطبية المختصة المشكلة من أطباء مستقلين والتي امرت المحكمة بتشكيلها بناء على اقوال المتهمين الذين اشاروا انهم تعرضوا للتعذيب وبناء على طلب من محامي الدفاع، فقد اثبت التقرير بأن المعتقلين توجد بأجسادهم أثار واضحة للضرب والكدمات والحرق تبت تعرضهم للتعذيب المادي القاسي وقدا اجزمت اللجنة الطبية بوقوع ذلك امام المحكمة. وحيث أنه من المقرر فقها وقانونا أنه لايعول على اي من اقوال المتهمين المنتزعة تحت وطأه التعذيب والأكراه المادي والمعنوي حيث انهم يكونون مسلوبي الأرادة والأختيار. حيث أن الأعتراف الذي يعول عليه في الاثبات الجنائي يجب أن يكون صادرا عن ارادة حرة بعيدا عن جميع وسائل التأثير المختلفة، ومن ثم أي تأثير يقع على المتهم سواء كان عنفا أم كان تهديدا يعيبه ويبطله .

ثالثا : الدفع ببطلان التحقيق في النيابة العامة :

ندفع بعدم صحة التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة وبطلان جميع المحاضر المعدة وفقا لها. حيث أن التهم المسندة الى المعتقلين مصنفة قضائيا على انها جناية، مما يستوجب القانون معه أنه يمكن للمعتقل من الأستعانة بمحام في جميع مراحل التحقيق والأستدلال، وأن يمكن المحامي من حضور جلسات التحقيق وأن يحدد له مواعيد ذلك مسبقا.

حيث أن المادة (١٣٤) من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز لعضو النيابة العامة في الجنايات أن يستجوب المتهم الا بعد دعوة محاميه للحضور. مما يترتب على مخالفة هذا الاجراء الجوهري في مرحلة التحقيق بطلان الاجراء وبطلان مطلق لكل مايسفر عنه من اعتراف ودليل أن وجد . هذا رغم أن النيابة العامة قد خالفت نص القانون باجرائها التحقيق بتكتم وسرية شديدة ورفضت حتى الأدلاء بالمعلومات البسيطة للمحامين الذين تقدموا بطلبات بذلك ، فضلا عن اجرائها للتحقيقات بأوقات متأخرة من الليل يمتد الى اوقات الفجر. مما يشكل انتهاكا واضحا لأبسط حقوق المعتقلين، ومما يشكل عليهم أكراه حقيقي ويسهم في تلفيق الأتهام بهم رغم عدم شرعيته وصحته.

رابعا : الدفع بأنتفاء الدليل وكيدية الأتهام :

لقد خلا ملف الدعوى من اي دليل قانوني وواقعي يثبت صحة اسناد الاتهام من النيابة العامة. حيث أن النيابة العامة اسندت تهمة سرقة السلاح الى المعتقلين ولم تقدم اي دليل اثبات يؤكد صحة ماتزعمه. حيث أن المستقر عليه في قضاء التمييز أن جريمة حيازة وأحراز السلاح يتحقق ركنها المادي بحيازة السلاح المستولى عليه بصورة غير مشروعة بقصد التملك او الاستخدام ، ويقصد بالحيازة المادية بوضع اليد وبسط سلطان الارادة على السلاح المسروق وأن تتجة أرادة السارق الى الأحتفاظ بة وأخفاءه تحت ملاحظته الشخصية المباشرة .

وحيث أن هيئة الدفاع قد طلبت من رئاسة المحكمة أن تأمر النيابة العامة بعرض محرزات السلاح التي تدعي سرقته بناء على تحقيقاتها وادعائها بضبطة مع السارق مثلما تدعي. وبعد قرار المحكمة للنيابة العامة بذلك وفي جلسة المحكمة لم تتمكن الأخيرة من عرض ذلك، وذلك بسبب واضح ومباشر ولايمكن تأويلة اطلاقا وهو عدم صحة الاتهام وعدم تحقق الواقعة المزعومة ، مما ينتفي معة الركن المادي بشكل لايمكن ان يتصور معه قيام الجريمة المسندة . مما يؤكد بشكل قاطع لليقين عدم جدية التحريات وعدم انتاجية وجدية التحقيقات والأعترقات المنتزعة بالاكراه التي ادلى بها بعض المعتقلين لعدم ايصالها لعين الحقيقة وبيان الواقع .

مما يؤكد ذلك أن الأتهام لم يبنى على واقع قانوني سليم بل كان نتيجة ادعاء كيدي ضد المتهمين ، حيث أن سلطة الأتهام قد سبق أن قامت بأعتقال واستدعاء معظم المعتقلين على ذمة القضية في ذلك ضمن جملة من القضايا المتفرقة ذات الطابع الحقوقي والسياسي .

لذلك ولكل ماتقدم :

نلتمس من المحكمة القضاء ببرائة المعتقلين مما اسند اليهم من أتهام لانعدام الاساس القانوني والواقعي وبطلان اجرءات القبض والتفتيش ولخلو ملف الدعوى من اي دليل للادانة وكيدية الأتهام .

الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان واللجنة الطبية

تعذيب متهمي ديسمبر وارد

جاء في تقرير جمعية حقوق الإنسان واللجنة الطبية بشأن تعذيب معتقلي ديسمبر حول محاولات الجمعية البحرينية لحقوق الانسان زيارة سجناء ديسمبر من التقرير السنوي للجمعية البحرينية لحقوق الانسان – يونيو ٢٠٠٨

.. اشتكى الموقوفون في أحداث ديسمبر ٢٠٠٧ من تعذيب وسوء معاملة من قبل رجال الأمن أثناء القبض والتوقيف والاستجواب. وبناءً على ذلك تقدمت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان إلى النائب العام بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧ بطلب لزيارة الموقوفين، وجددت الطلب في رسالة بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٨. وقد ردت النيابة العامة على الطلب بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٠٨ إذ سمحت بزيارة أربعة موقوفين فقط من ضمن ثمانية عشر موقوفاً، بشرط أن تتم الزيارة على ثلاثة أيام متباعدة هي ٢٧ و٢٨ يناير و٣ فبراير/ شباط ٢٠٠٨. وقد رفضت النيابة أن يتضمن وفد الجمعية أطباء من مركز الكرامة لتأهيل ضحايا التعذيب والعنف الذي تشرف عليه الجمعية. ولما رفضت الجمعية تلك الشروط ألغيت الزيارة. وعينت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى ثلاثة أطباء لفحص ١٥ موقوفاً. ولم يستطع الأطباء الجزم بشكل قاطع بتعرض الموقوفين للتعذيب نتيجة لمرور فترة طويلة تزيد عن ثلاثة شهور ما بين التوقيف وتوقيع الفحص الطبي. وهذه الفترة حسب رأي الأطباء كفيلة باختفاء آثار التعذيب.

احتمال تعذيب متهمي ديسمبر وارد... وتأكيده صعبٌ بعد ٣ أشهر

أكد الأطباء أعضاء اللجنة الطبية المكلفة الفحص على المتهمين الخمسة عشر في القضايا الأمنية لشهر ديسمبر/ كانون الأول في تقريرهم الطبي المرفوع إلى هيئة المحكمة الكبرى الجنائية أن المدة الزمنية الطويلة التي تجاوزت الثلاثة أشهر في الفحص الطبي على المتهمين حالت دون التأكد من ادعاءات المتهمين بتعرضهم إلى التعذيب، كما أن هذه المدة الزمنية منعت اللجنة الطبية من التيقن من نسب الآلام التي يعاني منها المتهمون بحسب ادعاءاتهم بأنهم تعرضوا للتعذيب أو الضرب.

ورجّح الأطباء في بعض ملاحظاتهم بشأن وجود الآلام التي يشعر بها المتهمون في بعض من أنحاء جسمهم إلى تعرضهم إلى أنواع من التعذيب الجسدي كالتعليق أو الضرب عن طريق توجيه اللكمات وغيرها من الأساليب، إلا أنهم أشاروا في جميع الحالات إلى صعوبة الجزم بنسب تلك الآلام إلى ادعاءات المتهمين بتعرضهم للتعذيب، وذلك لاختفاء الآثار بسبب طول الفترة الزمنية بين توقيفهم وعرضهم على اللجنة الطبية لإجراء الكشوفات الطبية.

وفي مجمل الحالات التي وقّع عليها الأطباء تم الكشف على أجساد المتهمين، وكانت النتيجة خلو أجذاع وأطراف أجسام المتهمين من أي أثر لتلقيهم الضرب والتعذيب. وقد أورد التقرير الطبي على لسان المتهمين معاناتهم وما يشعرون به من آلام، وأسباب تلك الحالات التي عزاها المتهمون إلى تعرضهم للضرب وسوء المعاملة أثناء فترة التوقيف.

هذا ورفع التقرير الطبي إلى هيئة المحكمة بتاريخ ١٠ أبريل/ نيسان الجاري فيما تم الكشف على ١٠ متهمين في تاريخ ٩ أبريل، بينما أجريت الفحوص الطبية على البقية وعددهم ٥ متهمين بتاريخ ٦ أبريل/ نيسان الجاري.

يشار إلى أن تقرير اللجنة الطبية أثار الخلاف في الجلسة القضائية السابقة بين النيابة العامة وهيئة الدفاع عن المتهمين؛ إذ إن الأولى رأت أن التقرير جاء متناقضاً جداً وتعرض لأمور ليست من اختصاص الأطباء، كما أنه توصل إلى استنتاجات ولم يتوصل إلى نتائج مؤكدة، مشيرة إلى أن الفرق شاسع بين الاستنتاج والنتيجة، بالإضافة إلى أن التقرير بني على أقوال وادعاءات المتهمين. فيما أكدت هيئة الدفاع عن المتهمين أن الأطباء هم المؤتمنون من قبل المحكمة بالفحص على المتهمين، وأن ذلك حق لها، موضحة أن الأطباء هم أهل الدراية والخبرة، وأنه من المؤكد أن تتم مساءلة المتهم وعرض أقواله وادعاءاته كونه هو الموضوع في الأساس.

قالوا ...

قاسم : لا اعتراف مع الإكراه !

الاعترافات المأخوذة في السجون لا تُعطى اختياراً، بعيد إلى حد الاستحالة العادية أن يتقدّم شابٌّ من الشباب الموقوفين مختاراً ليعترف على نفسه بما يدينه بسجن أو أقسى من سجن، فمن أين تأتي الاعترافات؟

الاعترافات قائمة على الإكراه والضغط الشديد، ويؤلمني جدّاً أن زوجة وأخاً لسجين نقلاً أنّ زوج المرأة مورس معه ما لا يحسن ذكره. هكذا نقلت المرأة ونقل من معها(٧)، وكلما قام على الإكراه، والإكراهُ باطل، فهو باطل، فأيُّ قرار من أي محكمة يقوم على هذه الاعترافات فهو قرار وحكم باطل.

ونسأل: لماذا نوع تحقيق ينتج ونوع تحقيق لا ينتج؟

في مسائل اغتيال الشباب المؤمن، هناك تحقيق مدَّعى، ثم لا ينتهي إلى شيء ولا يوقف على أثره أحد. وأي حادثة من الحوادث التي تجري لسيّارة أو شرطيٍّ فإنك تجد عدداً هائلا ممن يُحقّق معه ويُعذّبون، وينتهون إلى محاكمة وحكم.

نسأل: ما السر وراء ذلك؟

هل السرّ أن تحقيقاً يسري يُفعّل وتحقيقا لا يفعّل؟ هل السر أن التحقيقين مفعّلان لكنّ تحقيقاً يمثل الدلال، والآخر يمثّل الشقاء والعذاب؟!

نحن هنا نطالب بكل شدة وبكل تأكيد بإطلاق الموقوفين لما سبق لأن أي حكم سيصدر في حق أي موقوف هو حكم منطلقه اعتراف مأخوذ بالقوّة. ونطالب مع ذلك بحل جذري لكل مشكلات الوطن، وذلك بمعالجة ملفاته الساخنة المختلف عليها.

النجاتي : المطلوب عدم تحصين من عذبوا أبناء الوطن

في السابع من أبريل الجاري ستكون في جنيف جلسة محاسبة لسلوك البحرين في مجال حقوق الإنسان.

وستقدم المؤسسات الدولية تقاريرها التي ذكرت فيها انتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان في مجالات كثيرة، وقد نشرت هذه التقارير سابقا. وتقول الحكومة إنها ستقدم ورقتها التي بينت فيها تعهدات طوعية للالتزام بحقوق الإنسان، وبنود الدستور التي تحدثت عن التزام البحرين بحقوق الإنسان.

ولكننا نقول لا قيمة لتلك التعهدات ما لم نشاهدها على الأرض. فالمطلوب ليس عدم التعذيب الوحشي للمعتقلين كما حصل في الأشهر الماضية فحسب، بل وعدم تحصين من عذبوا أبناء الوطن في الحقبة السوداء من خلال القوانين المجحفة، بل ومحاكمة الجلادين والذين تعرضوا ولازال يتعرضون من قوات الأمن بالضرب والسب والشتم الفاضح للرجال والنساء من أبناء الوطن.

قالوا: سيحاسبون من ضرب وسب الشيخ الحوري في الأيام الأخيرة، أي محاسبة ؟ لا شيء ؟

الغريفي: المطلوب جهات حقوقية محايدة لكشف الحقائق

نحن نحرص كل الحرص على أمن هذا البلد واستقراره ولسنا ضد تطبيق العدالة، ولكن

– السؤال المطروح: هل أن ما يجري من اعتقالات ومحاكمات هو خاضع لضوابط العدالة؟

أساليب الاعتقالات تحمل انتهاكات صارخة، هكذا تحدث المعتقلون وأهالي المعتقلين، رغم إنكار أجهزة الأمن لهذه الانتهاكات والتجاوزات.. أوضاع السجون سيئة للغالية، الأعمال المشينة التي تمارس ضد المعتقلين، أشكال من الضغط لإجبار المعتقلين على الاعتراف ، وهنا أيضا يتكرر النفي من قبل أجهزة الأمن، بينما يؤكد المعتقلون وأهالي المعتقلين كل ذلك.

المطلوب: لجان حقوقية محايدة، تكشف الحقائق وتقول كلماتها، حتى الآن لم يسمح للجان من هذا النوع أن تمارس دورها.

وإذا تأكدت المعلومات التي يتحدث عنها المعتقلون وأهالي المعتقلين فهذا يشكل إدانة خطيرة ضد أجهزة الأمن مما يضع هذا البلد في خانة الدول المنتهكة لحقوق الإنسان

أكد أن المسئولين في الدولة يحتاجون إلى توعية أكثر من غيرهم ... النائب السيد حيدر الستري:

استمروا في وحشيتكم و عنجهيتكم... فإن ذلك سيوحدنا أكثر فأكثر

وجه النائب السيد حيدر الستري خطابا لاذعا إلى المسئولين عن قمع الأبرياء قائلاً «مادامت هذه العساكر تنظر إلى أبناء هذا الشعب الأبرياء على أنهم أعداء، فالنتيجة أن أبناء الشعب سيعتبرون هذه العساكر أعداء ألداء لهم و لمصلحة واستقرار بلدهم» وأضاف الستري متحدثا بلسان الشعب «سيقول أبناء هذا الشعب استمروا في وحشيتكم استمروا في عنجهيتكم، و في عدوانيتكم، فان ذلك سيوحد شرفاء هذا البلد أكثر فأكثر، و سيصبحون قلبا واحداً ويداً واحده لإزاحة هذا الكابوس عن صدر هذا الوطن».

وقال الستري عن مسيرة سترة المرخصة «مسيرة مرخصة قانونية تضرب بالغازات المسيلة للدموع .. لماذا؟ هل المسئولون يريدون هذا الشيء... ممكن نقول أنهم يريدون هذا الأمر... ولما نقول هذا الكلام يغضبون وينفعلون... والسؤال من يصدر الأوامر لقمع المسيرات المرخصة؟... هؤلاء الشباب لديهم مطالب بسيطة مشروعة عادلة تعمل على استقرار وتنمية هذا البلد».

و أستنكر الستري توجيه قوات الشغب للغازات المسيلة للدموع داخل المنازل مشيراً إلى سقوط مسيلات الدموع داخل غرفة طفلة لا تتجاوز البضعة أشهر « أطلق أحد قوات الشغب طلقات مسيل للدموع على شقة «في الطابق الثاني» ... وكان صاحب الشقة واقف أمام النافذة فصرخ عليه احد العسكريين بالدخول ، فقال له «هذا بيتي» من أجل أن يطمئنه وسرعان ما اخترقت الطلقة نافذة الشقة وسقطت على سرير طفلة لا تتجاوز السنة و عدة أشهر ، حتى تسبب في حرق في سرير الطفلة».

وقال الستري « انا ذهبت بعد ٣ساعات ولم استطلع الدخول بسبب الغازات المسيلة للدموع ... كيف عاشت هذه الطفلة الرضيعة والى متى سيبقى الكبير في فزع في هذا البلد، والمرأة والطفلة في فزع ... العامل في فزع والعاطل في فزع بلد كلها رعب في رعب إلى متى؟».

وأشار الستري إلى اعتقال إعلاميي الوفاق قائلاً «قبل أيام استدعاء شباب إعلاميين يفترض أن تكن لهم الدولة أقصى واسمي آيات الاحترام، لأنهم يخدمون هذا البلد بأقلامهم وآرائهم ويحققون وعي لأبناء هذا البلد ... وللأسف المسئولين في الدولة هم من يحتاج إلى توعية أكثر من غيرهم.

شريف:
معالجة الوضع السياسي بيد الحكومة

أكد الأستاذ إبراهيم شريف الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) أن الاحتقانات السياسية والأمنية في البحرين هي نتيجة حتمية للحرمان والتمييز والفقر والتجنيس.

وأستنكر شريف رد وزارة الداخلية الذي نشرته الصحافة على لسان رئيس الأمن العام عبد اللطيف الزياني، بأن الجمعيات السياسية الست المنظمة للندوة الجماهيرية هي محرضة ومشجعة للخارجين على القانون «إن الجمعيات إذ تؤكد على المبدأ ا لسلمي في المطالبة إلا أنها لا تستطيع أن تقول للذي ينظر التمييز أمام عينيه أجلس في بيتك ولا تطالب بحقوقك».

وقال شريف أن الذي يحرق البحرين بأكملها بتصريحاته وخطاباته التحريضية والداعية للفرقة والطائفية من خلال البرلمان أو المنابر، إنما هم يمارسون أعمال تفوق أضعاف ما يمارسه الذي يخرج للشارع لحرق إطار وفي النهاية يحكم عليه بثلاث سنوات حبس، وقال «ربما يكرم الذي يحرق البحرين بطائفيته ويعطى مليارين أو ثلاثة» وتساءل «لماذا لا يساءل الذي يخون ويعتدي على طائفة في البلد بأكملها، ويخون الجمعيات السياسية؟».

و أكد شريف على أن معالجة الوضع السياسي إنما هي بيد الحكومة التي تمارس أساليب تمييزية حتى بات المواطن الكبير والصغير لا بأمن في هذا البلد. وقال أن الجهات الأمنية تحاول فرض سلطتها على الإعلام من خلال اعتقالها الناشطين الوفاقيين الستة قبل أيام، إضافة لاعتقالها عضو جمعية وعد أخيراً لأنه عبر عن رأيه.

هيئة الدفاع: اللجنة الطبية أكدت تعرض المعتقلين للتعذيب

من جانبه، أكد المحامي حسن علي إسماعيل عن هيئة الدفاع أن الهيئة يسرها المشاركة مع القوى السياسية فعاليات الحملة الوطنية التي تقودها ضد التعذيب والأحكام الجائرة والعقاب الجماعي ، وأضاف «يسعدنا في هيئة الدفاع أن تأتي هذه الحملة موحدة متحدة بين القوى السياسية الفاعلة في بلادنا ، وهو ما يعزز هويتنا الوطنية ويدفع بالتعاون والتنسيق بين مؤسسات العمل الوطني الديمقراطي على أساس التنوع والقبول بالآخر. من أجل الحريات وحقوق الإنسان ، من اجل العدالة الاجتماعية . من أجل تحقيق الهدف الذي تنشده هذا الحملة وفي إطار ما نص عليه ميثاق العمل الوطني ، وما نصت عليه المواثيق الدولية ، وأحكام الدستور والقانون رغم ما يعتريهما من عيوب «.

وقال مخاطباً الجمهور «حين يتم القبض على أبنائنا ، أبنائكم بطريقة همجية ، وحين تفتش المنازل بطريقة تنتهك فيها الحرمات ، وحين يمارس عليهم شتي صنوف ووسائل التعذيب ، ويعاملون في التوقيف معاملة تحط بالكرامة الإنسانية وحين يجري التحقيق معهم في الساعة الفجر، فأن ذلك يعني إننا ما زلنا نعيش حقبة الماضي حقبة قانون أمن الدولة السيئة الصيت ، فيصبح الحديث عن المشروع الإصلاحي مجروحا ويصبح ما أرساه ميثاق العمل الوطني والدستور من مبادئ تتعلق بحق المواطن البحريني في الحرية والمساواة وفي سلامة بدنه وصون مسكنه وأمنه مجرد حروف ميتة ، بحيث يتعذر السير في هذا المشروع في ظل استمرار التعذيب الذي مورسوا وما يزال ضد المعتقلين».

وأكد إسماعيل أن هيئة الدفاع سجلت في مرافعتها أمام المحكمة التجاوزات التي مارستها سلطة القبض والتحقيق في قضية أحداث ديسمبر، و أضاف «أن قرار رئيس النيابة في التحقيق مع المتهمين بدون حضور محام جلسة التحقيق وفي وقت متأخر من الليل جاء خلافا لأحكام الدستور ، ولأحكام المراسيم بقوانين المحاماة ، والسلطة القضائية ، والإجراءات الجنائية والمرافعات ، والاتفاقات المواثيق الدولية وعلى وجه خاص تلك التي صدقت عليها مملكة البحرين وانضمت إليها «.

و قال أن محاضر تحقيقات النيابة جاء فيها أن رئيس النيابة سأل كل متهم (إن كان لديهم محامي فأجاب بالنفي) وتساءل إسماعيل « كيف يمكن لمثل هذا المتهم في الظروف التي يمر بها ، ظرف الاعتقال والتعذيب وفي الساعة الثالثة والنصف فجرا الاستعانة بمحام وهو

ممنوع من الاتصال بمن يرى من ذويه لإبلاغهم بما حدث له ؟؟ ألا يدل ذلك على تعسف سلطة التحقيق في حرمان المتهم من أهم حق كفله له الدستور «. وأضاف «كما يأتي حرمان المتهم من حق حضور المحامين جلسات التحقيق خلافا لما نصت عليه المادة (١٩) من المرسوم بقانون المحاماة».

وأكد إسماعيل أنه لا يجوز أن يستجوب المتهم أو يواجه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه، وأن حق المحامي في الإطلاع على الدعاوى والأوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التي يباشرها، وأن على جميع المحاكم والنيابة العامة ودوائر الشرطة أن تقدم للمحامي التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه ، وتمكنه من الإطلاع على الأوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله في الجنايات وفقاً لأحكام النصوص الدستورية والقانونية سالفة البيان هي حقوق وجوبيه إلزامية ، لا تنحصر فقط أثناء المحاكمة بل تشمل مرحلة التحقيق ، والقول بغير ذلك يعد مخالفة دستورية واضحة .

وعلى أساس ما سبق قال إسماعيل «دفعنا بعدم دستورية قرار رئيس النيابة بمباشرة التحقيق مع موكلنا المتهم بدون حضور محامي جلسة التحقيق بالمخالفة لنص المادة (٢٠) من الدستور ، وبطلان إجراءات التحقيق لمخالفتها لنصوص المواد المادة (١٩) من المرسوم بقانون المحاماة والمادة (٧٥) من المرسوم بقانون السلطة القضائية والفقرة الثانية من المادة (٦١) من المرسوم بقانون الإجراءات الجنائية والمادة (٢٣) من قانون المرافعات . وهو الأمر الذي يستتبع بطلان جميع الإجراءات التي تلت التحقيق بما فيها أمر الإحالة».

وقال إسماعيل مبينا أن الإخلال بحق المتهم في سلامته البدنية «واقع الحال والشواهد التي استمعت إليها المحكمة الموقرة بأن جميع المتهمين بدون استثناء قد تعرضوا للتعذيب لحملهم على الاعتراف وشمل ذلك التعذيب النفسي والاعتداء الجنسي ، وقد عزز صحة هذه الشواهد ما جاء في التقرير الطبي الصادر من اللجنة الطبية وما أبدته هذه اللجنة خلال استجواب أعضاءها أمام المحكمة الموقرة ، ولعل ابرز ملاحظة يمكن الإشارة إليها هي ما إفادة به اللجنة الطبية خلال الاستجواب وفي معرض السؤال الذي وجه إليها من قبل رئيس النيابة حول الآثار التي استدلت إليها اللجنة من التعليق في السقف ، فأجابت اللجنة (وجود حلق في منطقة الرسغ وندبات حلقية ما يفيد وجود شد ووجود تحديد في حركة مفصل الكتفين وفي بعض الأحيان يصاحبه ألم ويأخذ في الاعتبار صغر سن المتهمين)».

و قال «أكدت اللجنة الطبية تعرض كل منهم لنفس الإصابة مثل التعليق والضرب والتعذيب أو الأغلال « وأضاف «أن ذلك يؤكد على صحة ما توصلت إليه اللجنة في تقريرها بشأن معظم المتهمين بأنهم يعانون من آلام وتيبس في مفصل الكتفين وأنهم لم يكونوا يعانون من هذه الآلام قبل التوقيف حيث انه بعد التوقيف قد علقوا من الرسغ إلى طرف السلم أو السقف لمدة تتراوح بين ٦ – ٨ ساعات وقد كان يضرب في هذه الأثناء على ظهره ومؤخرته وركبه مما سبب له آلام في الركبة».

وأكد إسماعيل على وجود تحديد بحركة الدوران الخارجي لمفصل الكتفين مصاحبا بالآم عند الحركة، في حين إن الدوران الداخلي للمفصلين مؤلمين في نهاية الحركة وهذه الآم والحدة في الحركة أكثر وضوحا في الكتف الأيمن عن الأيسر، وأضاف «البناء على ما تقدم فان التقرير الطبي المشار إليه وما رافقه من استجواب فيه ما يدل على أن الأقوال المنسوبة للمتهمين قد انتزعت منهم فوق إرادتهم وبالإكراه وتحت وطأة التعذيب ، الأمر الذي يستتبع بطلان الاعتراف المنسوب إليهم ، وان ما يعزز ذلك هو ما أفاد به الشهود الذين استمعت إليهم المحكمة».

أهالي كرزكان : لتكن الحملة صرخة وطنية ضد أساليب القمع

دعا علي مرهون ممثل أهالي معتقلي قرية كرزكان إلى أن تكون هذه الحملة صرخة وطنية هادرة ضد أساليب القمع والتعذيب في سجون البحرين، وأضاف «لتكن حملةً تضع حدّاً لهذه التجاوزات اللا إنسانية التي أصبح السكوت عنها ضرباً من المستحيل، هناك في داخل سجون البحرين غرباء يعذّبُون أبناء البلد، ويتفنّون في تعذيبهم، لقد طفحَ الكيلُ، وأصبحنا لا نرى للنوم طعماً، ولا للأكلِ لذّةً...لتكن هذه الحملة الوطنية الرّد الشعبي الواسع لا لأجل أن نوقف معاً ماكينة التعذيب في سجون البحرين، ولكن حتى إطلاق سراح آخر معتقل من المعتقلين، فما قضاياهم وإداناتهم إلا سياسية وليست جنائية ..».

وأكد مرهون أن المعتقلين على ذمة مسرحية كبرى بدأت بحرق الجيب و حرق المزرعة «والتي أزكمت الأنوف بريحها النتن، حتى تعرت أمام العالم بأكمله، فبات السيناريو يتغيّر بين الفينة والأخرى، حتى بتنا جميعاً لا نعرف حقيقة الحدث، أكان القتل حرقاً بالمولوتوف أم رشقاً بالحجارة، أم هناك وسيلة أخرى لا نعلمها إلى الآن، وربما نسمع عنها في وقت لاحق».

و تطرق إلى التعذيب في السجون قائلاً «إن أخبار التعذيب صارت متواترة والشواهد كثيرة ومؤكدة، فلا فائدة من تكذيبها، ولا يعتقد الواهمون أنَّ الشعبَ يمكن أن يستغفل بهذه الأكاذيب الرّخيصة، عجيبٌ غريب، على أي وترٍ تعزفون، وإلى متى ستنفون وتكذبون، معتقلون ينقلون إلى المستشفيات من قعرِ سجونهم، وهم لا يستطيعون الوقوف على أقدامهم، ثم تقولون لا يوجد تعذيب، إلى متى ستستغفلون الشعبَ؟! لا يوجد تمييز، لا يوجد تجنيس، لا يوجد بطالة، لا يوجد فقر، لا يوجد مشكلة دستورية، لا يوجد لا يوجد لا يوجد .. قولوا مرةً واحدة (يوجد)».

وأضاف مرهون«لقد بدأ أبناؤنا مشوار المعاناة القاسية منذ أول دقيقة طلبتهم فيها الداخلية، وقد تمثّل ذلك في اقتحام المنازل دون – مذكرة قانونية للاعتقال – وهتك الحرمات ليلاً والاعتداء على أهلها وسرقة أموالهم وأغراضهم والشواهد على ذلك كثيرة، إلى جانب استدعائهم إلى مراكز التعذيب. فمن اعتقل من بيته ضربوه ضرباً مبرحاً وسحبوه أمام ناظر والديه، وألقي في سيارة الشرطة، أما من قصد المركز بمعية محاميه علّه يلقى معاملة قانونية فما أن وطأت أقدامه أرض المركز حتى لقى التعذيب والتنكيل ذاته».

وأكد مرهون أن آثار التعذيب التي رآها الأهالي على أجساد أبنائهم بعد ما يقارب شهر من الغياب حطت قلوبهم ... فوجوه شاحبة وقاتمة بعد ما كانت كالزهور ، أجسام نحيلة وهزيلة، خطوط حول الرسغين، عيون محمّرة، كدمات في الوجوه ولسعات متفرقة فيما يرى من الجسم، وما خفي كان أعظم، بطء شديد في حركاتهم، وأغلبهم لا يمكنه الوقوف. وأضاف «لم يخبرونا ما حلَّ بهم بسبب تكميم أفواههم بشرطيين يجلسان معنا وكاميرات مثبتة في سقف الغرفة التي جرت فيها الزيارات. إلا أن المنظر كان معبراً. أتعلمون ما هذه الآثار؟... نعم إنها أثار التعليق والفلقة واللسع الكهربائي والضرب المبرح، إنها أثار الإرهاق والتعب من شدة التعذيب».

و ما حصل أثناء المحاكمة قال «لما جاء يوم المحكمة وفي أول جلسة، ذهلنا مما سمعناه من أبنائنا، واعتلى والبكاء والنحيب في قاعة المحكمة، بعد أن سمح القاضي لأبنائنا بالحديث لأول مرة بعد قرابة الشهرين، وكانت المرة الأولى التي يعرفون بعضهم البعض بعد اعتقالهم، إلا أن ما قالوه كان متشابهاً إلى حد كبير، رووا تفاصيل الأحداث نفسها، رووا ما لقوه من تعذيب نفسي وجسدي من تعليق لأيام دون ماء ولا طعام ولا ذهاب إلى الحمام وحتى دون صلاة، ولسع كهربائي،وتحرّش جنسي بواسطة الجلاد نفسه تارة أو بواسطة أدوات صلبة تارة أخرى، وسحب من الأعضاء التناسلية، وإبقائهم عراة وسكب الماء البارد عليهم، وسبّ وشتم لهم ولمذهبهم، وتهديد بالاعتداء الجنسي على زوجاتهم وأمهاتهم، وضربهم ضرباً مبرحاً، وإطفاء أعقاب السجائر في أجسادهم، ووضعهم في سجون انفرادية لقرابة الشهرين».

و أستنكر منع المحامين من حضور الجلسات قائلاً «إن منع المحامين من حضور جلسات التحقيق والمماطلة في إدخال اللجنة الطبية المحايدة للكشف على أبنائنا والتي طالبنا بها وطالبت بها هيئة

الدفاع بعدما رأت حالهم أثناء زيارتها لهم في المعتقل، أليس دليلاً واضحا على التعذيب المنهج في السجون؟... فبعد أن رفع ملف القضية إلى المحكمة أصبح أبناؤنا قانوناً تحت وصاية القضاء، إلا أن وزارة الداخلية لازالت تضيّق الخناق عليهم وتعاملهم معاملة سيئة وتعذبهم نفسياً وجسدياً من خلال المعاملة السيئة، والإهانة بالكلام الجارح والعبارات المسيئة للمذهب والتصرفات الاستفزازية، و التهديد الدائم لهم بإعادتهم إلى سجن التحقيقات وإدخال أسيويين بهم أمراض معدية معهم في الزنزانات، و إشهار السلاح في وجوههم وتهديدهم بإطلاق الرصاص عليهم».

وقال مرهون «عندما أضرب أبناؤنا على الطعام مطالبين بتحسين أوضاعهم السيئة استدعيت لهم قوات الشغب بكميات كبيرة ودخلوا عليهم المعتقل وحاصروهم واعتدوا عليهم بالضرب الشديد، و أقفلت الزنزانات عليهم، ومن ثم أمطروهم من النوافذ والأبواب بوابل من الغازات الخانقة ومسيلات الدموع ليجبروهم على فك إضرابهم عن الطعام بالقوة، و أدخل أربعة منهم إلى المستشفى جراء الإصابات التي لحقت بهم نتيجة الهجمة الشرسة». وطالب مرهون بإيقاف طاحونة التعذيب «من أجل الوطن.. أوقفوا طاحونة التعذيب، بيّضوا السجون السوداء.. أطلقوا سراح المعتقلين، أعيدوا قنوات الحوار، أوقفوا مشاريع الفتنة والطائفية.. من أجل الوطن.. امسحوا الجراح، طيّبوا الخواطر، أصلحوا النفوس، أعيدوا لهذا الوطن بسمةَ أجدادنا الغابرة..».

زوجة المعتقل حسن عبدالنبي: أطلقوهم حفاظاً على مكتساب الوطن

أبدت رجاء الدرازي زوجة المعتقل حسن عبد النبي شكرها وتقديرها للجميع على وقوفهم بجانب أهالي المعتقلين كالبنيان المرصوص (حسب وصفها) «أنا أتحدث إليكم اليوم بلسان جميع أهالي المعتقلين... الجميع يعلم بان اعتقال أحبتنا ليس لجرماً فعلوه او لذنبا اقترفوه سواء ارتباطهم بلجنة او نشاط حقوقي او أعضاء جمعيات سياسيه معارضه وليست هذه أول مره التي يتعامل بها الجهاز الأمني بالتعذيب او التنكيل والذل والانتهاكات الصارخة لأغلب الشباب المعتقلين في سجون هذا النظام الذي يسعى لإذلال وإخضاع من يريد ومتى يريد وكيف يريد وللأسف الشديد بلا حسيب ولا رقيب». وتساءلت الدرازي «هل اعتقال الفرد من منزله وداخل غرفة نومه وزوجته بثياب النوم وترويع الأطفال وهتك ستر النساء له مبرر في بلد مسلم يدعي الديمقراطية؟!» وأضافت « ناهيك ما يحدث بعد هذا الاعتقال من تعذيب نفسي و جسدي وتصرفات وأفعال تحط بالكرامة ، كخلع الملابس والتعليق ...و يتم أخذك إلى غرفه مظلمة وأنت مقيد و تتعرض للسعات الكهربائية في مناطق حساسة من الجسم... وهم تحت حماية قانون ٥٦الظالم».

وأضافت شارحة لكيفية إجبار المعتقلين على التوقيع على التهم نتيجة التعذيب المستمر «لا يكتفون ... بل يبدأ مشوار آخر شاق ومتعب من وجبات التعذيب يذهبون بك إلى مبنى النيابة العامة ... وتبدأ العصابة بالتحقيق بل وبالضرب والسب والشتم كذالك والتهديد والوعيد وتجبرك بالتوقيع على ما يملوه عليك او الرجوع مع الوحوش (الجلاوزه) إلى مبنى التحقيقات؟؟ فلا يكون لديك خيار خصوصا اذا كنت الشخص المطلوب لديهم ورسمت كل هذه المسرحية من أجلك والتنكيل بك باعترافك سوف تبقى وبعدم التوقيع سوف تبقى أيضا بإجبار غيرك بالاعتراف عليك».

واستنكرت الدرازي حرمان المتهمين من أبسط الحقوق كوجود محامي للدفاع و متابعة القضية «ناهيك وبلا تردد من حرمانك من ابسط حق لك وهووجود محامي حتى لو كان موجودا في المبنى او الاتصال به» وأضافت الأغلال لا تفتح الا أثناء الصلاة التي يجب ان لا تزيد عن ١٠دقائق هذا وان سمحوا لك بالصلاة ...».

وقالت مبينة معاناة الأهالي في المحكمة «نذهب إلى المحكمة التي يكتب بالجرائد عنها بأنها مستقلة لتسمع الأقوال وتشاهد الاعترافات ونتفاجئ بتأجيل الجلسة لمده لا تقل عن ٢٠ يوما لتعرض على طبيب وبعد كل ما جاء في التقارير المتأخرة يثبت بأننا تعذبنا الا ان ذالك لا يشفع لك أمام ما يريدون وما يخططون لك وتستمر المسرحية والله اعلم ما هي نهايتها التي سوف تحسم قريباً ..».

و وجهت الدرازي نداء إلى المسئولين وأصحاب الضمائر الحية في الحكومة أن تطلق سراح جميع المعتقلين بنية العزم والإرادة الصادقة لبناء بلد مشرق متحضر ومتقدم بمعنى الكلمة وبها تكون النقطة للابتعاد عن الأجواء المريضة والسيئة من جراثيم الجهلاء والمبغضين الحاقدين على مكتسبات وانجازات ونجاحات وسلامة هذا الوطن».

الجمعيات السياسية تستنكر تصريحات رئيس الأمن العام لإتهامه لها بتوفر الغطاء للموقوفين

الجمعيات السياسية: على جهاز الأمن العام أن يشكل لجنة تحقيق في التجاوزات

تستنكر الجمعيات الموقعة على هذا البيان ما صرح به عبداللطيف الزياني رئيس الأمن العام من اتهام للجمعيات السياسية التي تقود الحملة الوطنية ضد التعذيب بأنها تهدف إلى التشكيك في الإجراءات ، وتوفير الغطاء (لجرائم الموقوفين) ، وتؤكد بأنها لم تكن تسعى لمثل هذا الهدف على الإطلاق ، بل كانت وما تزال انطلاقا من أهدافها النبيلة التي نصت عليها برامجها السياسية ، تدعو إلى الالتزام بالقانون والحفاظ على الأمن الوطني ، لكنها في المقابل انطلاقا من دورها الوطني تدعو جهاز الامن الوطني وسلطات القبض والتحقيق إلى احترام ما نص عليه ميثاق العمل الوطني والدستور والمواثيق الدولية وعلى وجه خاص تلك التي وقعت عليها مملكة البحرين ، من حقوق أصيلة للمتهمين أبرزها حقهم في السلامة البدنية والمعنوية ، واقع الحال كشف واثبت بما لا يدع مجالا للشك أن جهاز الأمن الوطني والامن العام وسلطات القبض والتحقيق لم تلتزم بهذه الحقوق بل تجاوزتها إلى حد فاق ما قام به جهاز أمن الدولة ، أبان مرحلة ما قبل الميثاق ، إذ سجل المتهمون في الأحداث الأخيرة أمام المحكمة حالات التعذيب التي تعرضوا لها لحملهم على الاعتراف وشمل ذلك التعذيب النفسي والاعتداء الجنسي .وقد عزز صحة ذلك ما جاء في التقرير الطبي الصادر من اللجنة الطبية المحايدة التي انتدبتها المحكمة الموقرة وما سجله المحامون في مرافعاتهم من تجاوزات قامت بها سلطات القبض والتحقيق. إن الجمعيات السياسية بتاريخها الوطني الواسع، لم تكن ولن تكون من دعاة توفير الغطاء لجرائم مهما كان نوعها كما كان يتصور رئيس جهاز الأمن الوطني ، بل أن واجبها يفرض عليها الدفاع عن حقوق المتهمين منذ لحظة احتجازهم، وترى أن حملتها الوطنية ضد التعذيب هو حق كفله الدستور والمواثيق الدولية وقانون الجمعيات السياسية التي تعمل في إطاره رغم ما يعتريه من عيوب نالت من العمل السياسي . وكان الأجدر برئيس الأمن العام بدلا من أن يكيل التهم للجمعيات السياسية أن يشكل لجنة تحقيق فيما نسب لمنتسبي هذا الجهاز وغيره من اجهزة الامن من جرائم التعذيب التي ارتكبوها ضد المتهمين. إن أمن الوطن وسلامته لن يتحقق بما تقوم به أجهزة الأمن من تعذيب وملاحقة ومصادرة للحريات أو بما تقوم به من تفريق للمسيرات السلمية بطريقة عشوائية التي لم يسلم حتى الأطفال من أذاها ، ولن يتحقق بتوفير الغطاء لمرتكبي التعذيب في الماضي وفي الحاضر ومحاولات التنصل منها ، بل يتحقق بالاعتراف بها ، وإنصاف من تعرض لها، ويتحقق بحل مشاكل المواطنين العالقة.

(جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (الوفاق)- جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)- جمعية العمل الإسلامي (أمل) - جمعية الإخاء الوطني (إخاء) - جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي -جمعية التجمع القومي الديمقراطي)

كيف تحوّلت النظرة من التمييز الرسمي إلى انقسام المجتمع؟

شبح الطائفية وغول التمييز في مواجهة المجتمع البحريني الواحد

شغلت «الطائفية» الأوساط البحرينية على المستويين الرسميوالأهلي في الآونة الأخيرة، وجاءت المعالجات من كل الأطراف في اتجاه نبذ الطائفية وتعزيز الوحدة الوطنية، وشكلت الحكومة لجنة وزارية لمحاربة الطائفية وبرزت مبادرات ومواثيق شرف ضد الطائفية، إلى ذلك تضاف الأنباء عن التمييز والمعايير طائفية في التوظيف في القطاع العام، فهل نحن على صورة هذا المشهد الطائفي القاتم ؟ وهل بدأنا فعلاً بالسير في النفق المظلم للصراع البيني كشعب عاش تاريخه متقارباً متحاباً رفض ولا يزال يرفض كل أشكال التعصب والانقسام؟ أم إن ما نتصوره من جراء الانعكاسات الإقليمية وما يحدث في الجوار ؟ وما هو الدور الرسمي والأهلي في ظل التجربة البرلمانية والحراك السياسي والمجتمعي الذي نشهده منذ ٢٠٠٦؟وهل بالفعل هنالك تجاذب وشد وجذب مجتمعي أم أن الأمر متعلق بالتمييز ومفرزاته المؤثرة في بنية المجتمعة والتي ترسل رسائل خاطئة على الدوام؟ أليس من الموضوعي التساؤل عن التمييز وبصماته وآثاره في تنامي الشحن الطائفي والشقاق الداخلي وارتداداته على المشهد البحريني العام ؟ إثارات وأسئلة ربما أضيفت إليها الكثيرمن علامات الاستفهام لتفكك العلاقة المتشابكة والمرتبطة عضوياً بين التمييز والطائفية كمصطلحين مرفوضين في مجتمعنا، هما بحاجة لتوضيح وكشف وتجريم، ولا بد من خروج المجتمع من الحساسية الطائفية التي تتراوح بين المد والجزر من فترة لأخرى.

خلط وضبابية ..

يشهد تداول مفهوم الطائفية بشكل عام على مستوى التداول العربي درجة كبيرة من الخلط والالتباس،ينسحب في أغلب الحالات على استيعابها كظاهرة اجتماعية وسياسية،حيث لم يبن تعريف واضح ودقيق وساد الخلط وضبابية الرؤية لمفهوم الطائفية ،حيث يرى برهان غليون أن من «الأسباب الكبرى التي حالت دون فهم الطائفية وتجنب آثارها هو اختلاط مفهوم الطائفية نفسه وعدم ضبطه، مما أساء أيضا إلى فهمنا لها كظاهرة اجتماعية وسياسية وبناء تعريف واضح وصحيح لها أيضا. فقد مال معظم الذين أثاروا مسألتها، في الأدبيات العربية القومية المعاصرة، إلى الخلط بشكل كبير بين التعددية الدينية، أي انطواء المجتمع على تنوع ديني كبير، يتسم إلى حد أو آخر من الانسجام أو الصراع، وسيطرة إحدى هذه الفرق أو الجماعات الدينية على مقاليد الأمور في السلطة أو على مواقع رئيسية منها في سبيل تأمين منافع استثنائية وخاصة لا يسمح بها القانون. أي يخلطون إذا شئنا التبسيط قليلا بين الطائفية في المجتمع والطائفية في الدولة، وهما من طبيعتين مختلفتين تماما وليس لهما النتائج ذاتها. الأول يتعلق بطريقة اشتغال المجتمع والثاني بطريقة اشتغال الدولة الحديثة، ولا قيمة له إلا من منظور بناء هذه الدولة.

ويرى أن «مصدر الخلط النظري هذا نابع من أن الفكرة القومية التي انتقلت إلى الثقافة العربية من الأدبيات الغربية ذات الصبغة الأحادية، ارتبطت بقوة بفكرة التجانس الاجتماعي» والنظرة إلى التعددية الدينية والإثنية في المجتمع كعقبة أمام نشوء وعي قومي يتجاوز الطوائف والانتماءات الدينية الفرعية. وبالتالي تقوية الاعتقاد بأن عصبيات أو انتماءات جماعية فرعية لا بد أن يغذي ولاءات غير وطنية، من داخل الدولة وخارجها، وبالتالي يضعف سيطرة الدولة على إقليمها وسكانها ويعرضها لتدخل القوى الأجنبية»،كما طرح في كتابه «نظام الطائفية، من الدولة إلى القبيلة»، بأن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة، وأنها تشكل سوقا موازية، أي سوداء للسياسة، أكثر مما تعكس إرادة تعميم قيم أو مبادئ أو مذاهب دينية لجماعة خاصة.

قراءة غير دقيقة ..

يضاف إلى خلطنا والتباس وضبابية رؤيتنا للطائفية قراءتنا المرتبكة وغير الدقيقة لواقع الطائفية وتشابكها بالتمييز، والتي تقوم في أحيان متعددة على النظرة للامور من زاوية واحدة، وكذلك المعالجات التي تحمل الواقع نتائج محرجة تتسبب في إثارته وارتفاع درجته حساسية، فاغلب التفسيرات تصب في أن أي ردة فعل على المواقف الملامسة لخط الطائفية الأحمر هي الطائفية وليس الفعل نفسه هو المثير والمتسبب، كما هي المطالعات للتحليلات والآراء المعقبة على المسيرة الأخيرة المضادة للطائفية والمدافعة عن العلماء،حيث لا يلام المتسبب في الإثارة بقدر ما تلام المسيرة وينسب إليها زيادة الحساسية الطائفية.

قراءتنا المرتبكة وغير الدقيقة لواقع الطائفية وتشابكها بالتمييز... والمعالجات التي تحمل الواقع نتائج محرجة تتسبب في إثارته... فأغلب التفسيرات تصب أن أي ردة فعل على المواقف الملامسة لخط الطائفية هي الطائفية وليس الفعل نفسه هو المثير والمتسبب

وفي حين لا يلام الجانب الرسمي على المواقف التي انتقدها النواب في شأن بعض القرارات التي تحمل أبعاد طائفية وتوتر الأجواء كقرار وزارة العدل بشأن بناء المساجد والمآتم،ولا تتم مراجعته في تلك القرارات وتوقيتها المرافق لبعض الإثارات والتصريحات المتسببة في تعكير صفو المجتمع وكهربة أجوائه ، ولا نجد تفسيرات واقع الوضع الطائفي تقترب من التمييز المتهمة فيه أطراف رسمية، فكل ذلك يأتي في سياق القراءة غير الدقيقة والمتسببة في ضياع بوصلة المعالجة والابتعاد عن دائرة الحل، والدخول في الالتفاف على الواقع الواضح وضوح الشمس بما لا يخدم المصلحة ولا يساهم في تحسين الواقع وتطوير الوضع الذي يجب أن نعيشه في مملكتنا المتطلعة لنماذج الديمقراطيات العريقة.

من غير تجريم ..

أكثر ما يثار ضد التمييز الرسمي هو نزوحه إلى الحالة الطائفية الخطيرة وذات الآثار التدميرية لبنية المجتمع،وقد جاءت مواقف نواب كتلة الوفاق صريحة وواضحة في هذا الجانب حيث تم وضع اليد على مكمن الخلل ولب المشكلة،فالتمييز غير

لعل أكثر مسبب للإثارة الطائفية هو التمييز وما يعانيه المواطن من معاملة انتقائية تطاله مهما كانت طائفته أو عرقه أو نسبه، فإن المدخل الطبيعي والأكثر إيجابية وتأثيراً وتغييراً لمعالجة ملف الطائفية هو تجريم التمييز وإنهاء كل مظاهره وأشكاله

مجرّم وليس هنالك من يحاسب أو يتابع لهذا الملف على مستوى أجهزة الدولة،وجاء طرح لجنة تحقيق في التمييز الوظيفي في دور الانعقاد السابق ليواجه هذا الملف الذي يحمل أرقاماً مخيفة وتثير الهواجس والتوجسات، لم يكن آخرها الكشف عن اعتماد المعيار الطائفي في التوظيف،حيث تم اختيار واستكمال إجراءات توظيف ١٩٠ جامعياً من طائفة واحدة فيما لا يزال هناك زهاء ١٨٠٠ جامعي معلقون على قائمة الانتظار التي طالت كثيراً منذ صدور التوجيهات الملكية بتوظيف كل الجامعيين.

وفيما تبرز أرقام ملف التمييز لا يزال هنالك تعثر في الخروج بتجريم للتمييز كما تطالب بذلك المنظمات الحقوقية ويفرضه التوقيع على المعاهدات الدولية في هذا الشأن،ولعل أكثر مسبب للإثارة الطائفية هو التمييز وما يعانيه المواطن من معاملة انتقائية تطاله مهما كانت طائفته أو عرقه أو نسبه، فإن المدخل الطبيعي والأكثر ايجابية وتأثيراً وتغييراً لمعالجة ملف الطائفية هو تجريم التمييز وإنهاء كل مظاهره وأشكاله.

قلب الصورة ..

ومن الملاحظات المهمة والمثيرة للتعجب أن تنقلب الصورة وأن تتركز الأنظار على الانقسام الطائفي في المجتمع، الأمر غير الموجود على أرض الواقع إلا في حالة الرجوع إلى تقرير «آليات الإقصاء والتهميش» المعروف بتقرير البندر،والذي يشير إلى السويتش الطائفي، وما نراه من مواقف وتصريحات تركز على الإثارة الطائفية وتسئ إلى لغة التخاطب البحريني ومحاولات متعددة للنيل الفاشل من النسيج الوطني المتماسك،والحال أن المجتمع متقارب متحاب متجانس وليس هنالك صراع طائفي ظاهر ملموس، بل إن الملموس والمعاش على أرض الواقع أن الوحدة والوئام والسلم الأهلي والمجتمعي وكذلك من جانب آخر التمييز الممارس في الدوائر الرسمية والبارز في أجلى صوره في بعض الوزارات التي أشارت إليها التقارير الحقوقية وبيانات وندوات الجمعيات السياسية والمواقف النيابية التي أوضحت بلا يدع مجالاً للشك أن هنالك مشكلة يساهم على أقل التقادير محسوبون على الجانب الرسمي إن لم نقل أنها سياسة معتمدة،فلماذا تنقلب الصورة وتتحوّل الأنظار إلى المجتمع والمشكلة تقع بين المجتمع والأجهزة الرسمية التي يمارس فيها التمييز! ولماذا يجب أن يتصالح المجتمع مع نفسه ويضع مواثيق الشرف ومبادرات المصالحة وهو لا يعيش مشكلة ؟ ولماذا يصوّر المجتمع على أنه يواجه الانقسام والصراع الطائفي المحتدم وهو يواجه مشكلة التمييز الرسمية في الأساس ؟

من أجل الأجيال ..

ولكي تتضح الصورة أكثر ولنواجه المشكلة الحقيقة فإن البوصلة لا يجب أن توجه إلى ما وجهتنا إليها الآلة الإعلامية والمواقف الواضحة المقاصد،فإن المجتمع يتأثر ويناله الأذى من مشكلة التمييز ويعاني من طائفية تشهدها الدوائر الرسمية وتشير إليها القرارات الصادرة من الوزارات،والتي ينجلي عنها المشهد يوماً بعد يوم فإيجاد هيئة تواجه التمييز والقضاء عليه باب الحل ومفتاح الخروج للمجتمع من شرنقة الطائفية،وكان مؤتمر الحوار الوطني الثاني، والذي أقيم تحت شعار (الثوابت الوطنية فوق الانتماءات الطائفية) قد دعا إلى (تشكيل هيئة وطنية مستقلة لمكافحة التمييز الطائفي والعرقي) فمتى ترى هذه الهيئة النور وتواجه اللجنة الوزارية الطائفية في الحكومة قبل غيرها ونقضي ومن أجل الأجيال على شبح الطائفية وغول التمييز.

مؤتمر الحوار الوطني الثاني، والذي أقيم تحت شعار «الثوابت الوطنية فوق الإنتماءات الطائفية» قد دعا إلى تشكيل «هيئة وطنية مستقلة لمكافحة التمييز الطائفي والعرقي» فمتى ترى هذه الهيئة النور وتواجه اللجنة الوزارية الطائفية في الحكومة قبل غيرها

الستري: لجنة مكافحة الطائفية أنشئت لمحاربة طائفة وليس الطائفية !

أكد سماحة السيد حيدر الستري خلال خطبة الجمعة أن اللجنة الحكومية المشكلة مؤخراً بهدف محاربة الطائفية في البحرين طائفية «ما أريد توضيحه فيما يتعلّق بموضوع اللّجنة الحكوميّة المشكلة مؤخرًا بهدف محاربة الطائفيّة في البحرين، فإنّ هذه اللّجنة بالإمكان أنْ تحقّق الكثير في مجال تعزيز المواطنة والقضاء على بؤر الفتنة الطائفيّة لو صدقت في ما تعلنه على الملأ في الصحافة، وفي وسائل الإعلام المختلفة والتي تهيمن عليها بالكامل، ولكن ما نراه على أرض الواقع هو الجانب المحزن وهو جانب يتنافى كليًّا مع المحاربة الحقيقيّة للطائفيّة...ما نراه هو مؤشّرات واضحة كلّ الوضوح على أنّ هذه اللّجنة إنّما أنشئت لمحاربة طائفة وليس لمحاربة الطائفيّة».

وأضاف «هذه اللّجنة أنشئت لشنّ حرب ظالمة ضدّ طائفة محدّدة هي الطائفة الشيعيّة، ويحصل ذلك مع أنّ الجهات الرّسميّة على يقين بأنّ أبناء هذه الطائفة هم أكثر من يحارب الطائفيّة، وينبذ كافة أشكال الطائفيّة، وهم مَن يشعر بأنّهم هم المستهدف الأول إذا لم يكن المستهدف الوحيد من تكريس النهج الطائفيّ، والخاسر الأكبر من تداعياتها،

وهذا الأمر معروف وليس بحاجة لمن يشرحه إلى الجهات الرّسميّة».

وقال مستنكراً الاستدعاء الذي حصل للإعلاميين من جمعية الوفاق «مؤشر ملموس وأكثر وضوحًا لاستهداف الجهات الرسميّة لأبناء هذه الطائفة المعتدى عليها، والمفترى عليها، وهو خير دليل على معاقبة هذه الطائفة لقاء مواقفها الوطنيّة الحريصة على مصلحة البحرين ووحدة أبناء البحرين، والتي ترفض الانجرار وراء مخطّطات الفتنة الطائفيّة البغيضة مها كلّفها ذلك من تضحيات أكثر ».

وبين سماحته قائلاً «بسبب ما مورس بحقّهم من تنكيل، وتعذيب نفسيّ، وجسديّ بدرجة وحشيّة أعادت الأذهان لحقبة أمن الدولة السوداء، وقوانينها القمعية الجائرة التي كان حصيلتها الإجراميّة عشرات الشهداء، ومئات المتضرّرين، والمعوقين من ضحايا المعتقلات الذين مورس بحقّهم أبشع ألوان التّعذيب على أيدي الجلادين الآثمة والملطخة بدماء الشرفاء من المواطنين والنشطاء السياسيين».

وأضاف سماحته «للعلم، فإنّ بعض مَن مارس عملية التّنكيل بحقّ عدد ممن تمّ استدعاؤهم مؤخرًا لجهاز الأمن الوطنيّ هم مسئولون كبار في هذا الجهاز، وإذا لم يوضع حدّ لهذه الأخطاء الخطيرة، فإنّ إدعاء الجهات الرّسميّة بمحاربة الطائفيّة سيتحوّل إلى شيء يتندّر به المواطنون، وعندما يفتقر المسئولون في البلد إلى المصداقيّة في مسألة تعدُّ من أخطر ما يهدّد استقرار الوطن وأمنه ووحدة شعبه، فإنّ ذلك يصبح – بلا شك – قضية مقلقة غاية القلق تدفع بالأوضاع إلى حالة يلفّها الغموض والإحباط».

هي الأخطر والأكثر طعناً في خاصرة الروح الوطنية

الطائفية الرسمية... هي الأساس .. فهل لها من حل؟

إذا كانت هناك من طائفية كما حلى للإعلام الرسمي أن يروج لها زوراً بين مواطنين من طائفة قبال مواطنين من طائفة أخرى على مستوى النشر الالكتروني كما طاب للبعض أن يروج ذلك ، رغم أن الصورة ليست من هذا النوع ولكن الترويج الدعائي الذي أدارته بعض الأجهزة الرسمية سواء بالترغيب أو الترهيب قد أوصل الأمور بناءً على الرغبة الكبيرة والمسئولة من قبل جلالة الملك في لقاء جمع عدد من المواطنين (بعضهم) من القائمين على المواقع الالكترونية والبعض الآخر لا علاقة له بالمواقع ، ويبدو أن الروح العالية تتجه إلى أن يكون هناك مشروع وطني مشترك باركه جلالة الملك ، لكن الأهم في الأمر أن الخيوط على المستوى الشعبي لازالت متماسكة ومتناغمة رغم القذائف الفتنوية التي تلقى عليها من قبل بعض الطائفيين المتمترسين خلف عناوين وأجهزة رسمية .

الطائفية ممارسة رسمية

الطائفية الرسمية هي المشكلة الكبرى التي تهدد روح الوطن الواحد وتعصف بالنسيج الوطني في كل منعطفات الحياة والمجتمع ، فهل قضية الفقر والحصول على الوظيفة الكريمة والحصول على السكن اللائق الذي يحفظ ماء وجه هذا المواطن أو ذاك هو بيد طائفة هنا أو طائفة هناك ... أنه ليس كذلك أنه بيد المؤسسات الرسمية التي تتربع على عروشها مجاميع من الطائفيين المنظمين الذي يمارسون الدور والفعل الطائفي بإرادة كاملة ودعم منظم من قبل بعض المتنفذين في أجهزة الدولة .

الشواهد يومية

الطائفية الرسمية والطائفيون الرسميون المنظمون هم من يمارسون العبث في كل مقدرات الدولة فتوزيع البعثات وتسليم الترقيات والمواقع الإدارية والمناصب الرسمية والتوظيف والتعيين والتقديم والتأخير كلها تدار تحت عناوين ومواقع رسمية ، والطائفية الرسمية هي التي تحكم مصير المساجد والمآتم والأراضي والسواحل ... وهذا لا يمكن القول بأن من تمارسه هي طائفة ضد طائفة وإنما هو قرار بيد من لديهم تلك القدرة على تنفيذ القرار والعمل عليه بعيداً عن المحاسبة والمراقبة .

الطائفة ليست هي المسئول

هل طائفة بأكملها هي المسئولة عن توظيف جماعة او فئة في وزارة معينة طبعاً هذا غير ممكن لا عقلاً ولا منطقا ، لأن الطوائف الكريمة هي جزء من هذا النسيج الاجتماعي وما يفرض عليها هو جزء من المنظومة التي تديرها الأجهزة الرسمية فقط ، فالحديث عن الطائفية هو نتاج عمل رسمي منظم يقوم على مخططات تدار من قبل من لا يفكروا في هذا الوطن وهمهم الوحيد هو التباغض والتناحر والانشقاق والاختلاف بين أبناء الوطن ... ولا يمكن لعاقل أن يثق في هذه المجاميع أنها تريد خيراً لهذا الوطن .

التمييز درجات

إن من يقدم على عملية التمييز الطائفي سواء في التوظيف او الترقيات او المواقع او الامتيازات او البعثات ... الخ ، هو بكل صدق لا يعتبر أبناء الطائفة الواحدة سواسية فهو ايضا يقدم طائفة على اخرى لكنه في نفس الوقت يقدم عائلة على اخرى في نفس تلك الطائفة ويقدم أسرة على أخرى في نفس تلك الطائفة لأن فلسفة التمييز قائمة على هذا الفكر التمييزي الشوفيني الذي لا يعرف طعماً للحياة القائمة على العدل والمساواة .

خلو وزارات بعينها من طيف واحد من أطياف هذا الوطن العزيز هل جاء بالصدفة ، أم أن نظام التوظيف جاء بالتوزيع بين العوائل أو القرى بأكملها ، لأن هذه السياسة هي أساس المشكلة .

أبدت تخوفها من صدور أحكام قضائية غير عادلة تحت تأثير أجندات سياسية حكومية

مناشدة من البحرين للمنظمات الحقوقية في العالم

تنظر الجمعيات السياسية في البحرين ببالغ القلق من احتمال صدور أحكام قضائية غيرعادلة وتحت تأثيرأجندات سياسية حكومية بحق المعتقلين منذ ديسمبر ٢٠٠٧،ومما يدعوا للقلق وعدم الوثوق في عدالة القضاء هو التالي:

- عدم السماح للمحامين بحضور التحقيق.
- تعذيب المعتقلين أثناء التحقيق مما يشكل انتهاك صارخ لاتفاقية مناهضة التعذيب التي وقعت عليها البحرين.
- لم يحدث أن فتح تحقيق في أي من قضايا التعذيب في البحرين سابقا.
- اعتماد القضاء علي أقوال المتهمين أثناء التعذيب.
- عدم السماح للمعتقلين للمثول أمام هيئة طبية لمعاينة أثار التعذيب في الوقت المناسب.
- عدم استقلال القضاء البحريني في القضايا السياسية وقد حدث في الماضي أن اصدر أحكام تعسفية.

وبالرجوع لدستور مملكة البحرين، الباب الثالث « الحقوق والواجبات العامة » المادة ١٩ الفقرة (د) منها ورد فيها: لا يعرض اي انسان للتعذيب المادي او المعنوي، او للاغراء، او للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك. كما يبطل كل قول او اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب او بالاغراء او لتلك المعاملة او التهديد باي منها.

إننا في الجمعيات السياسية في البحرين نحذر من التراجعات المستمرة من قبل أجهزة أمن الحكومة وتجاوزاتها لحقوق المواطن الدستورية في أكثر من مجال والتراجعات المستمرة عن المشروع الإصلاحي الذي دشنه جلالة الملك وإن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين بعد أن أصبحت البحرين عضو في مجلس حقوق الإنسان لهو أمر محرج للغاية للبحرين علي المستوى الدولي.

الجمعيات السياسية الموقعة أدناه تناشد المنظمات الحقوقية في العالم التدخل لدعم حقوق الإنسان في البحرين وحماية المعتقلين من انتهاك حقوقهم الدستورية ومن أحكام قضائية جائرة.

- جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
- جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)
- جمعية العمل الإسلامي (أمل)
- جمعية الإخاء الوطني (إخاء)
- جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي
- جمعية التجمع القومي الديمقراطي

١٠ يوليـــــو ٢٠٠٨

الشيخ النجاس . . . سعيد الإسكافي

صدق الآباء . . . «الدنيا ما تخلي الطيبين»

كتب - مجموعة الكرار للعمل الإسلامي

ما أصدق كلمات أجدادنا وآبائنا التي دائماً ما يرددونها . . . (الدنيا ما تخلي الطيبين) . . . هذه الكلمة التي لا يمكن للعقل أن يستوعبها بالتعلم أو الدراسة . . . ولكن خبرتهم في الحياة . . . وواقعنا المعاش . . . كثيراً مايكون دليلاً حياً ومصداقاً عملياً على هذه الكلمة . . .

من السهل على كل من عاشر الشيخ علي النجاس . . . هذا الشيخ الضرير . . ذو العمامة النجفية . . . والصبر الكربلائي . . . والطينة النبوية . . . من السهل جداً أن تتسلل هذه الشخصية إلى قلبه بأخلاقها العالية . . . وعفويتها . . . وتجاوزها للمعوقات من مرض لاحق . . . أو قصور جسمي . . . فيقول عندما يسمع باستشهاده . . . (الدنيا ماتخلي الطيبين)

من السهل على كل من عاشر الشهيد الشاب سعيد الإسكافي . . . طالب الثانوية . . . المكافح من أجل كسب المال لمواصلة دراسته . . . الناشط في مجال الأنشطة الدينية . . . خفيف الظل . . . أن يتيقن بعد سماع خبر استشهاده . . . أن (الدنيا ماتخلي الطيبين) . . .

الطيبة التي ملأت قلب شهيدنا الشيخ سناً . . . والشيخ علماً . . . ففجرت إحساسه بظلامة إخوانه في الدين . . . وإخوانه في الوطن . . . فأبى أن يكون المرض أو العيب الخلقي في كونه ضريراً حاجزاً يحول بينه وبين أن يُشاطر الشعب همومه . . . ويُساهم معهم في المطالبة بمستقبلٍ أزهر لوطنٍ يستحق شعبه المؤمن الكثير من الاهتمام والرعاية . . . هذه الطيبة بمعناها الذي يتمثل في الحرص على مصلحة الجميع . . . وحمل هموم المجتمع . . . وما أجمل أن تتجلى تلك الطيبة في عفوية الشيخ . . . حينما يرفع اللاقط بعد صلاتي المغرب والعشاء . . . متحدثاً : (توجد مسيرة في منطقة السنابس، أدعوكم للمشاركة فيها، وأرجو ممن لديه وسيلة مواصلات أن يأخذني من بيتي معه لأني لا أملك سيارة) . . . العفوية التي تتجلى فيه خطيباً يؤكد على المخابرات في أن يوصلوا رسالته للأزلام والمعذبين . . . العفوية الإيمانية التي تتجلى في إصراره على ممارسة الخطابة الحسينية حتى في أروقة السجن رغم منع ومراقبة الجلاوزة والمعذبين . . .

الطيبة التي ملأت قلب الشهيد سعيد . . . فأبى عندما سمع باستدعائه من قبل القوات . . . إلا أن يُسلم نفسه خوفاً من أن يتسبب في إيذاء أهله لو حاول أن ينجو بنفسه . . . فأوصى على بعض الطيور التي كانت تحت عنايته . . . وذهب بنفسه ليرمي بجسده بين أنياب التعذيب . . .

هذه الطيبة . . . وهذا الحب للمجتمع . . . وهذا التجسيد الحي والصعب للأخوة الإيمانية . . . كلف شهيدَيْنا الكثير الكثير . . . حيث استلمت جثة الشيخ الشهيد علي النشاس مزخرفةً بآثار التعذيب . . . وإذ لم تُفلح السلطة في مفاوضاتها مع ابنه المعتقل في أن يُفرج عنه لمدة ثلاثة أيام لدفن والده . . .شريطة أن يُدفن في مقبرة الحورة . . . وبعد رفض الابن لدفنه إلا في مسقط رأسه (البلاد القديم) . . . وتحت مرأى الجميع ليكونوا شاهدين على قساوة النظام . . . عمدت السلطة آنذاك لاستدعاء اثنين من طلبة العلوم الدينة وأرتهما الجثة، وطلبوا منهما إخبار عائلة الشيخ بالخبر. . . إلا انه نظراً لرفضهما . . . إتصل أحد العملاء بعائلته وأوصل الخبر لهم في أقسى قالب . . .

الثمن نفسه دفعه الشهيد الإسكافي . . . حيث قدم جسمه على طبقٍ من ذهب . . . ليتلقى كل أنواع التعذيب . . . حتى اعتبر بعض الخبراء اللذين عاينوا جثة الشهيد، ان ماحل به جريمة يستحق فاعلوها المثول أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الحرب ضد الإنسانية . . . وكان وقع الحدث قاسياً كقسوة التعذيب على عائلته . . . حيث كان اتصال الأزلام مبشراً عندما طلب من والد الشهيد المجيئ لاستلام ابنه . . . وما أصبر قلبه وقلب عائلته . . . عندما اكتشفوا أنه سيستلم جثة ابنه . . . في حين غادرت روحه إلى عالم آخر . . .

هكذا هي الدنيا . . . تختار لمصائبها الأطيب . . . تختار المؤمنين والصالحين فتطردهم من عالمها إلى عالم . . . وكأنهم لم يُخلقوا لها . . . حيث لم تتعلق قلوبهم بها . . . وتُبقي الأشرار والأزلام والمعذبين . . . ولكن أياً يطول المقام . . . فقد قال عز من شأنه (إنما نُملي لهم لِيزدادوا إثما) . . .

سماحة الأمين العام حاملاً «حسين» أبن فقيد البحرين علي جاسم أثناء تابين الشهيد الشيخ علي النجاس

القرى الأربع ... من يدير سياسة التعطيل والمماطلة

5 أشهر تحت وطأة الشمس .. فمن يعطل الحق ؟!

النويدرات - عادل العالي

فبالرغم من التحذير السابق من مغبة الالتفاف حول مطالب الأهالي واستغفالهم، باعتباره أمرا سيكلف الدولة ويكلفنا الكثير، والمطالبة بالحق أمر مشروع لا يمكن إيقافه عند حد معين، وبالخصوص بعد استنفاذ الجهد والمال وكافة الطرق السلمية على مدى طول خمسة أشهر متواصلة للقرى الوسطى. فبالرغم من التحذير السابق من مغبة الالتفاف حول مطالب الأهالي واستغفالهم، باعتباره أمرا سيكلف الدولة ويكلفنا الكثير، والمطالبة بالحق أمر مشروع لا يمكن إيقافه عند حد معين، وبالخصوص بعد استنفاذ الجهد والمال وكافة الطرق السلمية على مدى طول خمسة أشهر متواصلة للقرى الوسطى.

التحذير الذي وجهه رئيس اللجنة الأهلية الأستاذ جعفر السندي، لم يكن من فراغ في تصريحه السابق على انه «في حال توزيع المشروع على أفراد من خارج المنطقة، لا بد وان تكون هناك ردة فعل سلبية لدى الأهالي شئنا ام أبينا، ونحن بدورنا نقول للمسئولين في الدولة إن اللجنة لا تتحمل مسؤلية انتزاع الخبز من فم الجائع وهذا هو وضع الوحدات السكنية في إسكان النويدرات التي هي حق لا يمكن ن ينتزع من حقوق أهالي القرى الأربع فالوضع بعد سلميته التي استمرت لـ٥ أشهر»، الحديث عنه لا يحمل سوى دلالة واحدة أن الأهالي وصلوا إلى مرحلة اللامساومة على حقوقهم.

هكذا هو حال القرى الأربع (النويدرات/ سند/ العكر/ والمعامير) منذ نهاية يناير/ كانون الثاني حتى يومنا هذا، اعتصامهم في نهار حره الشديد ورطوبة ليله القاسية، أناس يكتوون بنار الحرمان وآخرون ينامون على وسادة من ريش نعام. وهذا الفرق بينهم وبين من يعيشون الترف ممن يقضون أحلى أوقاتهم في إجازتهم الصيفية على شواطئ البحر والمنتجعات ذات المناظر الخلابة.

رسائل بالمئات أرسلت عبر الصحافة وعبر المجالس المنتخبة للجهات المعنية الرسمية بخصوص مشروع (النويدرات الإسكاني) وأحقية القرى بالمشروع والتي تبلغ مساحته بـ٣١ هكتار ويتكون المشروع من ٣٢٩ أرض مخططة للبيع و٢٣٠ بيت إسكاني ويخدم القرى الأربع المذكورة ، وهذا ما تؤكده مراسلات رئيس المجلس البلدي السابق بالمنطقة الوسطى الأستاذ إبراهيم حسين رحم الله بين المجلس وبين ديوان ولي العهد وبينه وبين مكتب وزير شئون البلديات والزراعة السابق الدكتور محمد علي الستري في مطلع ٢٠٠٣ ،، إلا أنها لم تجد أذان صاغية. وأيماناً منا بالدفاع عن مظلومية أبناء هذا الشعب وحل مشاكلهم، ها نحن مجدداً نطرح الموضوع من أجل حلحلة ملفهم العالق والذي ما زال أهله من رجال ونساء وأطفال معتصمين للشهر الخامس على التوالي من غير أن تجد مطالبهم أذان صاغية ، ولا تحرك جدي من الجهات الرسمية، ولو بزيارة فيها شيء من الطمأنة لأصحاب الحق ، فضلاً عن عدم الاكتراث لما يكتبه الإعلام.

ذكرت بعض المصادر لصحيفة محلية قبل أيام أن «تدخل بعض المتنفذين على خط التوزيع أوقف توزيع الوحدات الإسكانية لطلبات ٩٢ و ٩٣ لأجل غير مسمى تحت حجة أن المنطقة التي يقع بها المشروع تقع ضمن دائرة هذا المتنفذ ضمن التقسيمات الأخيرة» المرفوضة شعبياً، وكأن الجهات الرسمية المتمثلة في وزارة الإسكان تقع تحت أمرة هذا المتنفذ أو ذك لدرجة تعطيل مصالح مئات العوائل!، موقفةٌ تلك التعطيلات معها آمال ربات البيوت اللاتي سلبت آمالهم وسرقت أحلامهم قبل أن تسرق بيوتهم، واللاتي يحذو أبنائهن آمل الحصول على منزل يتسع لسترهم بعد طول انتظار.

واستغرب الأهالي من نفوذ هذا المتنفذ لدرجة أنه أوقف قرارات وزارة بأكملها ينتمي لها وزير ووكلاء وزارة ومديري أقسام ومسئولي، مؤكدين «أن خلف المتنفذ هو من أكبر منه يدفعه بهذا الاتجاه» وتساءل الأهالي «نحن الأهالي يقف بجانب مطالبنا منذ انطلاقة الاعتصام إلى يومنا هذا نائبين برلمانيين وعضوين بلديين، والحكومة لم تعرنا أي اهتمام، لأسباب يجهلها الجميع ولا يعلمها إلا الله!، فكيف تنصاع الآن الجهات المعنية لشخص واحد بمجرد دخوله على الخط؟! والذي قضاء على آمال أكثر الأهالي من غير ان نرى أي ردة فعل رسمية لدخوله المفاجأ رغم المسيرة التي خرجت قبل أيام وأكدت فيها اللجنة الأهلية على أحقية القرى الأربع في الحصول على الوحدات السكنية.

هذا ما أكده نواب كتلة «الوفاق» بالمسيرة ذاتُها، ويبدو أن ممثلي الشعب في المجلس التشريعي (البرلمان) كلامهم لا يساوي عند المسؤلين ثمن (عسكريم أبو نص ربية).. ولو لم يكن كذلك لما طنشت المطالب أكثر من ٥ شهور.. لكم الله يا أهالي القرى.

رسالة من رئيس المجلس البلدي إلى (رئيس لجنة الإسكان والإعمار) بشأن حاجة القرى الأربع لمشاريع إسكانية تمكنهم من البقاء في مناطقهم

رد من قبل رئيس الديوان يفيد بأنه تم عرض الرسالة المقدمة من قبل رئيس المجلس البلدي على (ولي العهد) رئيس لجنة الإسكان والإعمار

رسالة من رئيس المجلس البلدي إلى وزير شؤون البلديات والزراعة السابق الدكتور محمد علي الستري يخبره بأنه تلقى رد إيجابي من قبل (ولي العهد) ويطلب من الوزير توفير أرض للمشروع بقرية النويدرات

«لا للتشكيك !» ... أم مصادرة «حق التعبير»؟

كتبت - سيد هاشم الموسوي

لا أدري إذا كان رئيس تحرير جريدة الأيام يعي ما يقول أم أنه يتغافل عن الحقيقة حين يفرض رأيا غريبا يروم من خلاله مصادرة حق الناس في إبداء آرائهم حول الدستور، وهي طامة لعمري كبيرة لأنها جاءت من رجل من المفترض فيه أن يكون في مقدمة المدافعين عن الرأي وإذا به يدعو لتقنين الكلام وتكميم الأفواه ويخلق مناطق محرمة على الناس ما انزل الله بها من سلطان.

هذه الثورة التي أقامها رئيس التحرير تجعلنا نتساءل.. هل هو دفاع عن السلطة والارتقاء بها لمستوى العصمة؟!أم هناك أهداف أخرى وراء هذه الحملة الشرسة تستخدم أوراقها واحدة تلو الأخرى؟؟

وهل كان رئيس التحرير نائما أم متغافلا حين صرح وزير العدل قبل التصويت على الميثاق بالخط العريض بأن المجلس المنتخب هو للتشريع والمعيّن للشورى.

إذا كنت لا تدري فتلك مصيبة وان كنت تدري فالمصيبة أعظم

ارجع أيها الحصيف إلى استشرافات المستقبل في ميثاق العمل الوطني واقراها جيدا لانني اعتقد انك بمستوى المسئولية والقدرة على تمييز ألفاظ اللغة العربية الواضحة فهي ليست من المبهمات ولا من المتشابهات حين تتحدث بوضوح عن أنّ السلطة التشريعية تتكون من مجلسين، مجلس منتخب تكون له الصلاحيات التشريعية والرقابية وإقرار الميزانية، ومجلس آخر معين للاستشارة فقط.

وإذا كنت تنعى على فضيلة الشيخ عيسى قاسم استنتاجاته حسب تعبيرك بسبب وجوده خارج البحرين وكأنك تتحدّث عن رجل يعيش في المرّيخ بعيدا عما يجري في كوكب الأرض الذي أصبح كالقرية الواحدة، فإننا نستغرب منك وكأنك قد عشت في غيبوبة آنذاك، فان كنت قد نسيت فإننا نذكرك بالأحداث التي سبقت التوقيع على الميثاق، فاللقاء التاريخي بين الأمير وبعض العلماء وبعض أبناء الشعب في منزل السيد علوي الغريفي بحضور السيد عبد الله الغريفي بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٠١ والذي نشر في اليوم التالي في الصحافة كان السيد عبد الله الغريفي يطرح الهواجس قبل التوقيع على الميثاق بوضوح وقد قرأ السيد عبد الله خطابا هاما تضمن بعض الهموم منها «وشعبكم يقترب من يوم الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني يحمل معه تفاؤلا كبيرا ممزوجا ببعض الهواجس والإشكالات والتساؤلات .. وإننا نطمع في أن يؤكد لنا صاحب السمو شخصيا أولا: حكمية الدستور على الميثاق وان لا مساس بأي شيء من الثوابت الدستورية. ثانيا: الصلاحية التشريعية الكاملة للمجلس المنتخب.... سادسا : نتمنى أن تصدر مذكره توضيحية رسمية لمواجهة كل الغموضات وإزالة كل الهواجس» وقد وقع عليها الأمير شخصيا آنذاك.

وعلى أثر اللقاء الذي جرى بين الأمير ومجموعة من القيادات على رأسها فضيلة الشيخ عبد الأمير الجمري كلف الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة وزير العدل والشئون الإسلامية رئيس اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني بالتصريح لوسائل الإعلام المحلية حول صلاحيات المجلسين فكان العنوان المنشور في صحيفة أخبار الخليج في يوم ٩ فبراير ٢٠٠١م يقول (رئيس اللجنة الوطنية العليا للميثاق : المجلس النيابي ستناط به المهام التشريعية بالدولة والمجلس المعين مهمته الاستشارة والرأي فقط)

وفي ١٣ فبراير ٢٠٠١م نشرت الصحافة كلام سماحة الشيخ الجمري الذي تحدّث عن تأكيدات الأمير للوفد الذي تشرف بزيارته والمكون من الشيخ عبد الأمير الجمري والسيد عبد الله الغريفي والأستاذ عبد الوهاب حسين والدكتور علي العريبي قائلا:

إن مواد الدستور حاكمة على الميثاق والدستور مقدم على الميثاق ، المجلس المعين استشاري فقط، والمنتخب تشريعي قراراته نافذة.

■ همسة في أذن رئيس التحرير الذي فقد أعصابه لمجرّد طلب فضيلة الشيخ عيسى أحمد قاسم بدستور توافقي يرتقي وتطلّعات هذا الشعب الذي عانى الأمرّين جرّاء قانون أمن الدولة، أقول بأنك أصبحت ناطقا بلسان السلطة وأصبحت مدافعا عن نظام كان الأحرى بك أن تعرف الحدود التي تتحدث فيها وتترك أهل الاختصاص يدافعون عنه، فأنت لست جزءا من السلطة التنفيذية ولا من السلطة التشريعية فلماذا تدافع عن نظام الغرفتين إلى درجة التقديس وتحرّم على الآخرين نقد هذا النظام، ومن الذي خوّلك تتحدث باسم الشعب الذي صوّت على الميثاق بعد التطمينات التي صدرت من وزير العدل آنذاك ولم يتم الالتزام بها؟؟

وهل يغيب عن رئيس التحرير مقاطعة كبريات الجمعيات السياسية للمشاركة في الانتخابات النيابية اعتراضا على الدستور الذي جاء مخالفا للميثاق؟؟.

أم أنه لم يسمع بعشرات الآلاف الذين خرجوا في سترة مطالبين بتعديلات دستورية وإلغاء الدستور غير التوافقي وتعديل الدوائر الانتخابية التي فصّلت على مقاس فرضته السلطة التنفيذية؟؟

همسة في أذن رئيس التحرير الذي فقد أعصابه لمجرّد طلب فضيلة الشيخ عيسى أحمد قاسم بدستور توافقي يرتقي وتطلّعات هذا الشعب عانى الأمرّين جرّاء قانون أمن الدولة، أقول بأنك أصبحت ناطقا بلسان السلطة وأصبحت مدافعا عن نظام كان الأحرى بك أن تعرف الحدود التي تتحدث فيها وتترك أهل الاختصاص يدافعون عنه، فأنت لست جزءا من السلطة التنفيذية ولا من السلطة التشريعية فلماذا تدافع عن نظام الغرفتين إلى درجة التقديس وتحرّم على الآخرين نقد هذا النظام، ومن الذي خوّلك تتحدث باسم الشعب الذي صوّت على الميثاق بعد التطمينات التي صدرت من وزير العدل آنذاك ولم يتم الالتزام بها؟؟

أست في موقع تدين فيه نفسك حين ترفض تدخّل رجل الدين حسب تعبيرك في كل صغيرة وكبيرة في الحياة وترجع الأمر إلى القنوات والمؤسسات التشريعية، ثم تخوّل لنفسك الحديث في ما حرّمته على غيرك؟؟

أليس الأحرى بك أن تعرف الحد الذي يجب عليك التحرك من خلاله وتترك التسويق للمؤسسة التشريعية بغرفتيها لأهله لأنك لا تعدو كونك كاتب في جريدة فلماذا يحلّ لك ما يحرم على غيرك؟؟!!

ألا يفهم من كلامك بأنك كنت تتحّين الفرص للهجوم على الشيخ بدلا من الدفاع عن نظام المجلسين البائس، وإلا فان الأصوات المنادية بالتغيير لم تسكت منذ ٢٠٠٢م بعد صدمة الدستور غير التوافقي ولم يكن فضيلة الشيخ أولها ولن يكون آخرها.

أقول كفاك تلاعبا بالألفاظ فنظام الغرفتين الذي تدافع عنه وتعتبره أنه أثبت فاعليته وجدواه وأن السلطة التشريعية بغرفتيها عملت بانسجام وتعاون تام، لم يكن إلا حسب الخطة المرسومة له من خلال الدوائر انتخابية الجائرة، فالغرفة المعينة عاشت في شبه غيبوبة تامة خلال ست سنوات مضت لأنها أوجدت أساسا كصمام امان للسلطة لمناكفة المعارضة وكبحها في الوقت المناسب فيما لو كانت الغلبة للمعارضة في الغرفة المنتخبة، ولكن هيهات فعدد الموالاة في الغرفة المنتخبة التي أفرزتها الدوائر الانتخابية قد كفتها المؤونة وجعلتها تعيش في سبات عميق.

الطالب أولاً تكرم كوادرها اليوم

تقيم قائمة الطالب أولا التابعة لمركز البحرين الشبابي حفل تكريم لكوادرها بحضور أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية سماحة الشيخ علي سلمان وعدد من النواب والبلديين اليوم الجمعة بمأتم السنابس في تمام الساعة الرابعة والنصف. و سيشمل الحفل كلمة للأمين العام بالجمعية وكلمة لرئيس قائمة الطالب أولا حسن الأسود، و سوف يتم تكريم الطلبة العاملين بالقائمة من قِبل أمين عام الجمعية. وفي هذا الشأن قال الأسود «إن حفل التكريم جاء تقديرا لجهود جميع من شارك وعمل في القائمة ومع القائمة في الفترة الماضية وذلك لتطوير العمل الطلابي في البحرين». وأكد الأسود على أن استمرارية العمل الطلابي وتطويره هو في يد الطلبة، وأضاف «القائمة تسعى لجمع جهود الطلبة المهتمين بالعمل الطلابي من خلال عمل جماعي منظم يعطي ثماره بشكل أفضل من العمل الفردي». و دعا الأسود جميع المهتمين بالعمل الطلابي لحضور حفل التكريم .

ترقبوا مؤتمر المركز الشبابي

(الشباب والإبداع)

سامية حسن

فخ الوطنية

ثمة شيء «طارئ» على الشاشة العربية. والمشاهد العربي بدأ يعتاد على ذاك الطارئ. فلم تعد الإعلانات المتلفزة تقتصر على الترويج للمشروبات الغازية أو السيارات الفارهة أو عن موسم ثقافي او سياحي ، إنما جديد الإعلانات العربية هو للترويج للوطنية الطارئة كمأمن من رصاصة طائشة طائشة ، و إن تلك الإعلانات صارت تبث على أكثر الفضائيات الإخبارية الساعية لبث الوطنية في وطنين جريحين هما العراق ولبنان. لكن الطارئ أكثر بالنسبة للمشاهد العربي في الإعلانات المتلفزة هو الترويج للوطنية الناقصة . فقد عمدت دولة عربية ما بالقيام بحملة دعائية تهدف إلى «تقوية الروح الوطنية» كما ورد في وسائل الإعلام. فمضمون الحملة يقتضي توزيع خمسة ملايين علم « وطني» تحت شعار «علم في كل بيت». فتلك الدولة رأت أن علاقة المواطن بالوطن تشوبها شائبة ما، فهو منشغل بهمومه الخاصة التي قللت من انتماءه و ولاءه، وأنها رأت أن من خلال «علم « قادرة صناعة المواطنة المفقودة أو إحيائها بغزارة..! مجمل تلك الإعلانات تثير إشكال ما في شكلها ومضمونها، فهي «تشكك» في طقوس الولاء جميعاً، بدءاً من التربية الوطنية إلى ترديد الأناشيد الوطنية، و تأكد إن علاقة المواطن بالوطن تنقصها «منشطات» وطنية، محاولة فرض مفهوم» الوطن أولا»، فتستدعي المواطن استحضار التاريخ والشهداء والرموز الوطنية الخالصة لإثبات صك البراءة لها ، متناسية أن ممارسات التعذيب اختبرت وطنيته، وأقبية السجون أنبتت وطنيته عبر أجيال وأجيال . المواطن العربي لو رصدنا ردود فعله تجاه الإعلانات المتلفزة المعنية بوصل ما تفترض أنه انقطع من محبة وانتماء لرأينا أنه يشتكي ممن أذلوه وأذلوا الوطن على حدٍ سواء. يشتكي من استئثار فئة صغيرة حاقدة وجشعة بمقدراته وخيراته ،وتشكيك الطائفيين به، فهو لا يشتكي نقص محبة أو إنتماء ، بل يشتكي نقص حقوق،وأنه ليس ناقماً على وطنه كأرض و رمز وتاريخ وذكريات، ولم يلعن وطنه ولا أدعى أن الوطن ملكية خاصة لطائفته التي طالما ادعى من ادعى ، فهو بالتالي لا يحتاج إلى أي نوع من المنشطات الوطنية، إنما هو فقط يرغب أن ينطبق علية لفظ «مواطن» . تلك البهرجة الإعلانية للوطنية لا يحتاجها المشاهد العربي، لأنه يفهمها على أنه « فخ» لا اصطياده هرباً مما يراه حق له بحياة كريمة و وظيفة و سكن محترم.

@ wefaqnews@hotmail.com

أجهزة الأمن و أمن الطوائف

عباس المرشد

هل تحتاج البلاد إلى جهاز أمني يقود عملية ضبط الأمن بنزاهة و موضوعية؟ طرح هذا السؤال منذ أكثر من ثمانين سنة أي في العشرينات من القرن الماضي و كان الداعي لطرحه هو تجاوزات ما كان يسمى بالفدواية و تعديهم على حرمة المواطنين تحت حجة رغبة الشيخ و توجيهاته. وقتها ابتكر الميجر يدلي فكرة إنشاء شرطة مستقلة تلغي ظاهرة الفدواية التي كانت تسبب الرعب و الخراب و بدل أن تكون أدوات لحفظ الأمن تحولت إلى أدوات قهر و استباحة وثقتها كثير من التقارير السياسية و الأمنية. بالطبع كانت هناك عوامل عديدة أملت على الإدارة البريطانية تشكيل قوة الشرطة من الأجانب و ليس من المواطنين و كالعادة فإن هناك مبررات واهمة و ضعيفة تلتجئ إليها السلطات لحماية نفسها قبل حماية شعبها. و بالفعل تحولت قوة الشرطة التي شكلت لضبط الأمن و حماية الناس من التجاوزات التي تقوم بها بعض القبائل إلى أداة عنف و إكراه ضد مطالب الناس الديمقراطية و بفعل تزايد قوة و نشاط المعارضة تضخمت قوة الشرطة إلى حد كبير جدا لكنها أبقت على أساسها وهو العنصر الأجنبي لسهولة التحكم في توجيهاته و ضمان عدم انحيازه وبقاء ولائه للسلطة. حتى لا نضيع في التاريخ فإن تضخم الأجهزة الأمنية و تعددها إضافة إلى تداخل أدوارها و صلاحياتها عمليا يجعل من قضية الأمن قضية ملحة و تستدعي وقفة حاسمة. أقول حاسمة نظرا لفشل كثير من تلك الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن الحقيقي و انشغالها في خلق معارك وهمية مع أطراف سياسية معروفة بوطنيتها و إخلاصها للوطن. نظرة خاطفة إلى عدد تلك الأجهزة التي تتجاوز الخمسة أجهزة تعطينا مؤشرا دقيقا لقياس اهتمامات الحكومة التي هي اهتمامات أمنية لا ترتبط أساسا بأمن المواطنين بقدر ما توظفها لحماية نفسها و حماية الموالين لها أيا كانوا. فعلى أقل التقادير توظف تلك الأجهزة الأمنية و العسكرية بحدود ثلاثين ألفا أغلبهم من الأجانب حتى و إن تم تجنيس الكثير منهم عبر مشروع التجنيس السياسي، و يتم تخصيص أكثر من ٤٠٪ من ميزانية الدولة لإدارة هذه الأجهزة الأمنية و تشغيلها. قد يحاجج البعض في حاجة الدولة لكل تلك الأجهزة المتشابهة و يجد ما يكفي من حجج لصرف أكثر من ثلث ميزانية الدولة عليها. لكن هل يستطيع أحد أن يحاجج في أن بعض تلك الأجهزة تحولت بفعل إدارتها و الصلاحيات الممنوحة لها و بفعل ارتباطها بأفراد معروفين كيف كانوا و إلى أين وصل بهم المطاف، تحولت إلى أجهزة حماية لبعض الشخصيات و لبعض المشاريع السياسية! نعم فقد تحول جهاز الأمن الوطني إلى مشروع حماية أفراد محددين كشف أسئلة التحقيقات الأخيرة لمعتقلين المواقع الالكترونية أن جهاز الأمن الوطني معني بحمايتهم فقط تحت ستار حماية الطوائف. لا أناقش هنا قانونية الاعتقال من قبل جهاز الأمن الوطني و خطورة ما قام به و ما سيقوم به أو حتى كيف يقوم بتلك الاعتقالات و كيف يتعامل مع المعتقلين بطريقة مشابه لطريقة أجهزة أمن الدولة. إنما أناقش وظيفة هذا الجهاز و صلاحياتها و القائمين عليه فمن حق كل الذين تم اعتقالهم عبر هذا الجهاز منذ تشكيله سنة ٢٠٠٤، التظلم و تقديم شكوى بعدم الاختصاص. فبعض هذه الأجهزة تحولت إلى قنوات لحماية بعض الطوائف، فهي لا توظف إلا أفرادا من طائفة معينة و هي لا تقوم بخدماتها الأمنية إلا في مناطق معينة و هي لا تقمع إلا أفرادا معينين، و كل ذلك يدخل في نطاق أمن المواطن. هناك العديد من القضايا التي كان على جهاز الأمن الوطني أن يقدم حلولا لها لكنه يتجاهلها و كأنه لا يراها أليس من واجباته وضع حد واضح لحوادث الاختطاف التي يباشرها أشخاص مشبوهين ؟ أليس من واجباته حماية الناس في أموالهم و أعراضهم بدل انتهاكها تكرارا أمام مباني القضاء و بشكل علني ؟ أليس من واجباته أن يخرص خطباء الكراهية كما في أدبياته ؟ إذن لماذا خلط الأوراق و خطف الأمن من الناس تحت ستار حمايتهم ؟

الأجهزة الأمنية من المهم لها أن تتقلص و أن توفر أموالها لتوفير خدمات للمواطنين و من المهم جدا أن يعرف الناس طبيعة تلك الأجهزة و حدود صلاحياتها و من المهم أكثر أن لا تتحول هذه الأجهزة إلى أدوات لحماية طوائف دون أخرى.

@ wefaqnews@hotmail.com

كيف فعلنا حرية الرأي؟

فاطمة البهاني

«لا توجد ديمقراطية من دون حرية التعبير كما أن حرية التعبير لا تكتمل من دون مؤسسات إعلامية وصحف تتمتع بكامل حقوقها القانونية تكفل انسياب عملها الصحفي باعتبارها معبرة عن نبض الشارع، ومن جهة أخرى تعي دورها الحيوي في المحافظة على الأمن القومي والسلم الاجتماعي» (١) اقتباسة جميلة من اللقاء الذي جمع وزير الإعلام جهاد بوكمال مع رئيس الإتحاد الدولي للصحافة. إن انطلاقة هذا الحديث يأتي امتداداً لما جاء من خطوات تلت ما سُمي بالمشروع الإصلاحي، والذي يأتي مبلوراً للفكر الديمقراطي الذي يؤمن للفرد حرية التعبير عن أفكاره ومطالبه. وما تصدر الحديث هو إن إكتمال حرية الرأي يأتي مرهوناً بمؤسسات إعلامية وصحف تتمتع بحقها المشروع في التعبير عن واقع الشارع. فيجب التأكيد على إن إنطلاقة أي مشروع إعلامي ذي نمطية تقليدية أو تقنية يجب أن يحتدم بمضمار الحرية المرهونة التي تضمن للكاتب والصحفي التعاطي مع الأحداث الواقعة بمنظور الحقيقة لا التعتيم ومعالجة المشكلة بأسلوب عميق. في الحقيقة أصبح قارئ ومشاهد اليوم يفترس المعلومة الصحيحة والفكرة السديدة ويلتقط العدسة الصورية التي تجسم الحقيقة بسرعة متناهية بوسائل حديثة. لازلنا ككتاب نبحث عن حقيقة شعار (حرية الرأي) الذي يضع تحته ألف خط ، والذي يجب أن يبلور بشكل كبير في الممارسة الإعلامية. سؤال يطرح نفسه ما هو الفرق بين أن ننشد الحرية في التعبير وبين أن نمنح الحرية لأصحابها؟

١- أخبار الخليج / العدد ١١٠٥٧

@ wefaqnews@hotmail.com

قراءة تحليلية في موقف الشيخ عيسى قاسم من الانضمام لبعض الاتفاقيات الدولية الحقوقية (١)

سيد عباس هاشم

من الطبيعي أن تتحفظ الحركات المعارضة والمنظمات الحقوقية ذات التوّجه الإسلامي على بعض مواد الاتفاقيات الحقوقية الدولية كاتفاقية (سيداو) .ومسألة التحفظ على بعض المواد يعود لمخالفتها الفهم الإسلامي لمسألة الحق والذي يختلف مع الفهم الغربي السائد دولياً، لأنه لو اتفق المفهوم الإسلامي والمفهوم الغربي لمسألة الحق لأفرز نفس المفاهيم عن الحياة والكون والإنسان، ولكن الاختلاف حول الحق أنتج إفرازات تختلف عن المفهوم الغربي، وانعكس على الأحكام الشرعية، فأصبح الحق أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين في الميراث وإن المساواة بينهما ظلم مخالف للحق، وعلى ضوء المفهوم الإسلامي للحق، حددت الشريعة مسألة الحريات الشخصية حتى قيّدت تصرف الفرد في ماله، فحرّمت عليه الإسراف والتبذير وقيّدت حريته في الوصية، فلا يحق له الوصية في ماله بما يزيد على الثلث.. وهذا كله يختلف عن القوانين التي أفرزها مفهوم الحق في الفكر الليبرالي في الغرب الذي منح الفرد حق توريث ماله للكلاب والخنازير، وأباح له الزنا واللواط، وصدرت التشريعات التي تنظم الزواج المثلي..الخ.

إن انضمام البحرين بلا تحفظ على بعض مواد مثل تلك الاتفاقية المخالفة للشريعة والتي تمس الخصوصية المذهبية، سيقابل برفض رموز التيار الإسلامي الأقوياء في الساحة ومن ورائهم الجماهير المؤمنة.لقد أثارت بعض مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) الرمز الديني آية الله عيسى أحمد قاسم، فخصّص جزءاً هاما من خطبة الجمعة بتاريخ ٣٠-٥-٢٠٠٨ ضد توقيع الدولة الشامل على مثل هذه الاتفاقية التي تحتوي تعديا صارخا ضد القيم الدينية والمفاهيم الإسلامية، واعتبرها تستهدف مسخ العقيدة والقضاء على ما تبقى من حكم الشريعة عندما قال في نفس السياق: « كلٌّ من عقيدة المسلمين وشريعتهم داخل في الاستهداف الغربي لهذه الأمة».. وقد شهد جامع الإمام الصادق (ع) هتافات حشود آلاف المصلين التي تخللت خطبته ضد هذا التوّجه الرسمي. الشيخ قال حينها: «وهذا الشعب المسلم الغيور على إسلامه هو المؤتمن والمسئول الأول عن الإسلام في هذا البلد وحفظه ومقاومة التآمر عليه. وكل التزامات الحكومة المخالفة للإسلام لا تلزمه».

تغريب حضاري بواسطة حملة تغريب القانون

لقد اعتبر الشيخ – بحسب فهم كاتب هذه السطور– أن توقيع الدولة وقبولها بكل مواد مثل تلك الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات عبارة عن حملة تغريب ثقافي وغزو حضاري ، إذ قال أن الغرب «يستهدف التغيير الحضاري لأمتنا وأن يصنعها جديداً من حيث الحضارة على نمط ما يعيشه من أوضاع تحكمها النظرة المادية».

ولكن حملة التغريب الحضاري مفروضة هذه المرة بالقسر والقوة عن طريق ما أسماه الشيخ «حملة تغريب القوانين». ولا شك بصحة مثل هذا التفسير، لأن الاتفاقيات الدولية لها سلطة القانون المحلي، بل تتفوق على القانون المحلي وتبطل كل قانون يتعارض معها. وعلى سبيل المثال، فقد أقرّت الدولة مؤخراً ببطلان قانون مراقبة وتحديد الأسعار بعد أن اكتشفت تعارضه مع بعض الاتفاقيات الدولية كاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فالحاصل وجود محاولات دائمة من قبل الغرب لإقرار أنظمة واستصدار تشريعات تنسجم مع ثقافة مخالفة لثقافة هذا الشعب وفرضها بقوة القانون.. القانون الذي تم تغريبه، أي جعله ينسجم مع ثقافة وحضارة الغرب المادية بدلا من أن يعكس ويحافظ على الثقافة والقيم الإسلامية للأمة كما يُفترض به، فقد جاء في الخطبة، أن الغرب «يمارس ضغطاً هائلاً على الحكومات في العالم العربي والإسلامي لفتح الأجواء، وأبواب الحرية والواسعة قانونيّاً وعرفيّاً للكلمة الإلحادية، والمهاجِمة لعقيدة الإسلام عموماً مع تقديم الحماية الإعلامية والسياسية وغيرها لأصحاب الأقلام المعادية للإسلام داخل البلاد الإسلامية، والدفاع عنها باسم حريَّة الكلمة».

قانون غير دستوري

في حال أن انضمت البحرين لاتفاقية كاتفاقية (سيداو) فان موادها تُعتبر قانونا، غير إنه قانون باطل وذلك لتعارضه مع الدستور، «والإفإسلامية الدولة وكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد الذي نص في الدستور على أنه مصدر أساس يمنع من أي تغيير في أحكام الأسرة، مع كون الإرث منصوصاً دستوراً على بقائه تابعاً في حكمه للإسلام» .

النص السابق من الخطبة يشير إلى المادة الثانية من الدستور، وفيها أن (دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع..) . ومادة أخرى من الدستور تؤكد على أن الإرث وفقا لأحكام لشريعة الإسلامية وهي المادة ٥ بند د (الميراث حق مكفول تحكمه الشريعة الإسلامية) .

ملاحظة: ما بين شارتين « » مقتبس نصا من خطبة الشيخ عيسى قاسم بتاريخ ٣٠-٥-٢٠٠٨

■ إن انضمام البحرين بلا تحفظ على بعض مواد مثل تلك الاتفاقية المخالفة للشريعة والتي تمس الخصوصية المذهبية، سيقابل برفض رموز التيار الإسلامي الأقوياء في الساحة ومن ورائهم الجماهير المؤمنة...

■ الحاصل وجود محاولات دائمة من قبل الغرب لإقرار أنظمة واستصدار تشريعات تنسجم مع ثقافة مخالفة لثقافة هذا الشعب وفرضها بقوة القانون

@ wefaqnews@hotmail.com

شعلة شكيب

من للمواطن في مواجهة الغلاء؟

مشكلة باتت مؤرقة للمواطن ولا يمكن تأجيلها ضمن أجندة العمل لدى جميع القطاعات سواء الرسمية أو الأهلية، كيف ونحن نتكلم عن جوهر عملية التنمية ألا وهو الإنسان المواطن، ونتكلم عن صميم المواطنة وهو حقوق المواطن الإنسان والذي على رأس هذه الحقوق يحتل كرامته واكتفائه وأمنه الأولوية.

فهل بات المواطن حقيقة يشعر بالأمن الاقتصادي والاجتماعي، في خضم الغلاء المضطرد وغول ارتفاع أسعار المواد بجميع أنواعها دون تصدي من أي جهة، فقد ترك المواطن ليواجه هذا المارد العملاق بسلاح ضعيف هش وهو راتب لا يكفيه لمدة أسبوع من الشهر ليرزح باقي الشهر تحت رحمة هذا المارد يذله كيفما يشاء.

من المفارقات العجيبة أنه بينما توجد قطاعات تأن وتتوجع من الفقر وضيق اليد في مجتمعنا ، فإنه هناك قطاعات تكسب الثراء السريع على حساب الآخرين ولا تعرف كيف تصرف ثرواتها الطائلة فهي تتخبط وتسرف وتبعثر النقود على الكماليات ووسائل الترفيه، فأين العدالة الاجتماعية وأين دولة الرفاهية في ذلك وأين حقوق المواطن وفي صلبها المساواة والمساءلة وحسن إدارة الثروات للدولة والكشف عن منابع الفساد.

وما الحلول الترقيعية المؤقتة إلا جرعات مسكنة تخدر المواطن لفترة ليصحو على حقيقة واقعه المر الذي أصبح بحاجة إلى حلول جذرية طويلة الأمد، حلول تكفل له حقوقه الأصلية وكرامته وأمنه الاقتصادي، بات لزاما على الحكومة وضع مشكلة الفقر والتصدي لها على رأس أجندة عملها، فاقتصادنا بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى عمليات جراحية جذرية وليست تجميلية ، فأي إصلاح يبدأ بالإصلاح الاقتصادي ومتى ما اكتفى المواطن اقتصاديا فإنه يحس بقيمته ويشارك في عمليات الإصلاح الأخرى ويكون جزءا منها يتفاعل معها

. فالمشاهد للطفرة العمرانية التي تسود المملكة وحجم التبادل العقاري والتي تربو على المليارات من الدنانير والسماح للأجانب لتملك عقارات ثمينة ، يرى بوضوح غياب المواطن في خضم هذه الطفرة ، فهو غائب عن المشاريع العمرانية، فمن جانب هناك شحه وغلاء الأراضي ومن جانب آخر ضيق ذات اليد وهزاله الدخل .فبات المواطن لا ا يستطيع الاقتراب من أي عقار فأسعارها تلسعه حرارة بعد ،بحيث أنه يضطر أن يبقى بعيدا يمني نفسه حسرة وألما .

فمن لهذا المواطن في مواجهة الغلاء الذي أصبح قدره حيثما يولي ، أو ليس هو جدير بان يدعم في هذا الشأن بما يحفظ كرامته وماء وجهه.

@ wefaqnews@hotmail.com

الوفاق
ALWEFAQ

(إنْ أُريدُ إلاّ الإصلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إلاّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

العدد (75) الجمعة 11 يوليو 2008 | 24 صفحة | www.alwefaq.org

الدورة مجانية

تقدم لكم الوفاق

دورة في كتابة الخبر الصحفي وذلك خلال

بداية شهر أغسطس القادم

للتسجيل الإتصال على

١٧٢٥٤٤٤٠

٣٩٨٤٦٤٦٩

المكان: صالة مأتم السنابس الجديد -

الطابق الثاني

يومي الجمعة والسبت

تبدأ الدورة

عند الساعة ٥ عصراً حتى ٨ مساءً

توزع بسعر زهيد... ثم تباع بالآلاف .. وطالها أيضاً التمييز الطائفي

المرور توزع الأرقام المميزة على موظفيها ومن فئة واحدة !

كشف مصدر مطلع للوفاق أن مسئولين في إدارة المرور قاموا بتوزيع الأرقام المميزة للسيارات على بعض الموظفين المقربين منهم ومن طائفة واحدة مقابل مبلغ رمزي يقارب الـ ٢٠ دينار للرقم الواحد، والبعض الآخر منهم حصل على عدد كبير من الأرقام. وقال المصدر «لقد أمر المدير العام للمرور السابق بتوزيع الأرقام المميزة على الموظفين ، إلا أن بعض المسئولين أخفوا الموضوع عن الموظفين، وقاموا بالتلاعب من خلال إعطاء بعض الموظفين المقربين منهم عدد من الأرقام، مقابل مبلغ رمزي».

وأضاف المصدر «لقد ذهب بعض الموظفين بعد انتشار الخبر للمسئولين، لشراء أرقام مميزة، إلا أن رد المسئولين كان سلبي حيث أكدوا أن التوزيع قد انتهى، وبعد ذلك تفاجئوا بإعطاء عدد أخر من الأرقام لبعض الموظفين المقربين».

و في نفس السياق، أكد موظف يعمل في إحدى الوزارات الخدمية أن أحد العاملين معه قد عرض عليه ورقه تحتوي على العشرات من الأرقام المميزة للسيارات مقابل مبلغ يتراوح بين ٣ آلاف دينار و ٣ آلاف و ٥٠٠ دينار، و تبين لاحقاً أن الموظف ذا علاقة قوية جدا مع أحد المسئولين في إدارة المرور والذي سهل حصول هذا الشخص على هذه الأرقام مقابل مبالغ قليلة.

تصدر عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية - مملكة البحرين رقم التسجيل: SWWE413

ادارة التحرير: wefaqnews@hotmail.com فاكس التحرير:١٧٢٣٢٥٦٣

هاتف الجمعية: ١٧٢٥٤٤٤٠ - فاكس: ١٧٢٤٤٠٩٩ هاتف مبنى الكتلة: ١٧٤٠٦٠٢٠ - فاكس: ١٧٤٠٦٠٢٤